مجموعة الأدوات بشأن الحفظ

WIPO

يسرّني أن أقدم لكم مورداً جديداً للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) مع صدور مجموعة الأدوات بشأن بالحفظ لمؤسسات التراث الثقافي - المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف.

وصُمّم هذا الدليل لتيسير إحدى المهام الرئيسية التي تضطلع بها مؤسسات التراث الثقافي، وهي حفظ الكنوز والسجلات الموضوعة تحت عنايتها. ومع قدوم العصر الرقمي، تتوفر وسائل جديدة للحفاظ على الذاكرة الأصلية. ويمكن أن تتقاطع هذه العملية مع حق المؤلف. وقد أدمج الإطار القانوني الدولي هذا البعد منذ البداية في المعاهدات الأساسية المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وهناك تقييدات واستثناءات تغطي حالات مثل الاستنساخ لأغراض الحفظ. وكالعادة، يضمن اختبار الخطوات الثلاث الحفاظ على التوازن بين المصالح مع الحقوق الاستئثارية.

وتكلّلت سنوات عديدة من المشاورات والدراسات والعمل بشأن مختلف أنواع الحقوق والاستخدامات المعنية، بتنظيم ثلاث ندوات إقليمية وعقد مؤتمر دولي في عام 2019. وكان موضوع الحفظ جزءًا من مناقشة أوسع حول كيفية تنفيذ التقييدات والاستثناءات في البيئة الرقمية. وكانت إحدى النتائج الرئيسية التي توصل إليها المؤتمر الدولي هي أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع.

وقد نشأت من هذه العملية فكرة توفير مجموعات أدوات لتسليط الضوء على الخبرات المهنية الموجودة في جميع أنحاء العالم ومشاركتها مع الدول الأعضاء، لتقديم نظرة عامة على أفضل الممارسات، وتقديم إرشادات بشأن التقييدات والاستثناءات المناسبة والملائمة للمستقبل وتنفيذها.

وتعتبر مجموعة الأدوات هذه الخاصة بالحفظ هي الأولى في سلسلة من مجموعات الأدوات. ويجري العمل بالفعل على إعداد مجموعة أدوات بشأن النفاذ إلى المحتوى المحمي بحق المؤلف والموجهة لفائدة مؤسسات التراث الثقافي، والتي ستكمل مجموعة الأدوات الأولى هذه، وستتبعها مجموعة أخرى لتغطية النفاذ إلى المواد التعليمية والبحثية.

ونأمل أن توفر مجموعة أدوات الحفظ الأولى هذه طريقة عملية وفعالة لدعم الدول الأعضاء في جهودها لوضع إطارها القانوني أو تحديثه لضمان حفظ تراثها الثقافي على نحو فعّال، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات الناشئة. والهدف النهائي هو تمكين المتخصصين في مجال التراث الثقافي من تنفيذ مهمتهم وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة لهم. وإن تزويدهم بالمعارف والحلول لمعالجة الآثار المترتبة على حق المؤلف على عملهم، هو أمر أساسي في هذا المسعى.

ومن أجل إعداد وثيقة مفيدة، اضطُلع بالعمل على مجموعة الأدوات من خلال عملية شاملة سمحت لمجموعة من أصحاب المصلحة بالمشاركة والمساهمة طوال عملية الصياغة. ومع ذلك، ونظراً لأوضاع وظروف الحفظ المتغيرة باستمرار، يجب أن تكون السياسات والتشريعات ذات الصلة سريعة الاستجابة وقد تتطلب تعديلات في النهاية. وبالتالي، ليس المقصود من مجموعة الأدوات أن تكون ثابتة، بل أن تكون وثيقة حيّة تخضع لتحديثات ومراجعات بمرور الوقت.

سيلفي فوربين
نائبة المدير العام
قطاع حق المؤلف والصناعات الإبداعية
الويبو

مجموعة أدوات الويبو بشأن الحفظ لمؤسسات التراث الثقافي

- المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف –

من إعداد رينا إلستر بانتالوني وكينيث د. كروز وديفيد ساتون

WIPO FOR OFFICIAL USE ONLY

ينبغي ألا يُنظَر إلى هذه الوثيقة بأي شكل من الأشكال على أنها تتضمن معايير واجبة التطبيق.

والمعلومات الواردة في مجموعة الأدوات هذه هي مسؤولية المؤلفين وحدهم. وليس الغرض من الوثيقة إبداء آراء الدول الأعضاء أو أمانة الويبو.

ويقدر المؤلفون بامتنان المساهمة البحثية التي قدمتها السيدة أنجا سرفنكا، الحائزة على ماجستير في القانون ومحامية لدى شركة المحاماة CMS Reich-Rohrwig Hainz بفيينا.

المحتويات

مقدمة 5

الجزء الأول: المعالم الرئيسية لبرامج الحفظ 7

ألف. تعريف الحفظ 7

1. ما هو حفظ التراث الثقافي؟ 7

2. الحفظ والاستقرار 7

3. توثيق المجموعات القائمة على الأجسام 7

4. الحفظ والتخطيط الوقائي للكوارث 8

باء. واجب العناية ومهمة الحفظ 9

الجزء الثاني: التفكير المستقبلي في استثناءات الحفظ 10

ألف. تحصين المجموعات في المستقبل والحفظ الاستباقي 10

باء. معالجة المواد الرقمية 10

جيم. طبيعة أنشطة الحفظ العابرة للحدود 11

الجزء الثالث: اعتبارات مفصلة 12

ألف. بيان الغرض 12

باء. حيادية التكنولوجيا والنسق 12

جيم. توافر المنصات والبرمجيات 12

دال. الحفظ الاستباقي 12

هاء. عدد النسخ المسموح بها 12

واو. المجموعات المشتركة 13

زاي. برامج الحفظ التعاونية 13

حاء. تنوع مؤسسات التراث الثقافي 13

طاء. أهمية البيانات الوصفية للحقوق 13

ياء. ملاحظة بشأن الأرشفة المظلمة 13

الجزء الرابع: وضع استثناء قانوني للحفظ 14

ألف. كيفية استخدام الرسوم البيانية 14

باء. صياغة نموذج للقانون الأساسي 15

الخاتمة 20

الملحق: الرسوم البيانية للعناصر القانونية 22

مقدمة

أصل مجموعة الأدوات

تؤدي مجموعة الأدوات هذه إلى تحقيق هدف طويل الأجل للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) من أجل إحراز تقدم في التقييدات والاستثناءات لأغراض نسخ الحفظ، ولا سيما في مجال التراث الثقافي. وفي عام 2019، نظمت الويبو مؤتمراً دولياً سبقه تنظيم ثلاث ندوات إقليمية في سنغافورة ونيروبي وسانتو دومينغو. وقد حققت الأحداث مستوى مرضيا من توافق الآراء بشأن الحاجة إلى المضي قدماً في نسخ الحفظ، باعتبار ذلك عنصراً لا يتجزأ من مجموعات التراث الثقافي للرعاة، بصرف النظر عما إذا كان المصنف موجود في مكتبة أو دار محفوظات أو متحف. وتجسد مجموعة الأدوات هذه العديد من الأفكار التي برزت خلال تلك الأحداث.

وكان من المفهوم في تلك المناقشات أن الاستثناءات الموضوعة بعناية وفي التطبيق الشامل للحفظ[1] ستخدم المصلحة العامة ومصالح المؤلف أو المبتكر أو صاحب الحقوق عن طريق حماية التراث الثقافي العالمي من أجل مواصلة استخدامه من قبل الأجيال الحالية والمقبلة - أي الاستخدامات التي لا يمكن، لولا ذلك، إتاحتها نتيجة لفقدان النسخة الأصلية أو تلفها. وإن صياغة قانون حق المؤلف وفقاً لمجموعة الأدوات هذه لا بد أن تراعي قانون حق المؤلف الوطني للدولة العضو بالإضافة إلى اختبار الخطوات الثلاث والأحكام الأخرى من الصكوك الدولية، لاسيما اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. وترد لاحقاً مناقشة تلك العناصر بمزيد من التفصيل في مجموعة الأدوات.

تقديم المساعدة للمشرعين والمتخصصين في مجال الحفظ

تهدف مجموعة الأدوات هذه هو توفير مورد جديد يحظى بتأييد الويبو ويساعد المشرعين وواضعي السياسات في الدول الأعضاء في الويبو على النظر في كل المسائل الوجيهة فيما يتعلق بنسخ الحفظ، ومن ثم صياغة تشريعات أكثر اتساقا وموثوقية. وقد صُمّمت مجموعة الأدوات لمساعدة المشرّعين أو واضعي السياسات على تطوير تشريعات حق المؤلف على نحو يمكن أن تتعايش فيه الاستثناءات من حق المؤلف مع آليات أخرى تسمح بالاستنساخ لأغراض الحفظ.

والغرض من مجموعة الأدوات هو أيضاً أن تكون سهلة المنال وذات مغزى لدى جماهير متعددة، بما في ذلك المتخصصون العاملون في مجال التراث الثقافي وخبراء السياسات وغيرهم ممن سيقدمون المدخلات وإسداء المشورة إلى المشرّعين. وهو يصف الأساس المنطقي والحاجة إلى التقييدات والاستثناءات للنسخ لأغراض الحفظ، ويستعرض مجموعة من العوامل التي يمكن أن يراعيها المشرعون والمتخصصون في مجال التراث الثقافي وأصحاب الحقوق وغيرهم.

وتحدد مجموعة الأدوات تلك العوامل وتنظمها حول أربعة أسئلة أساسية يجب أن يراعيها المشرّعون وأن يعالجوها في إطار استثناء الحفظ الهادف: من يمكنه تطبيق الاستثناء؟ ما هي المصنفات التي تدخل ضمن نطاق الاستثناء؟ لماذا يجوز تطبيق الاستثناء؟ كيف يمكن تنفيذ أنشطة الحفظ بموجب الاستثناء؟ وتهدف مجموعة الأدوات إلى عرض مجموعة مختارة من البنود المحتملة وأحكام محددة مستمدة في الغالب من التشريعات القائمة، والتي يمكن إدراجها، حسب الاقتضاء، في التشريعات الجديدة أو المحدثة. وهي تعمل عن طريق عرض خيارات يمكن للمشرعين أن يختاروا منها خيارات تتلاءم مع أوضاع الظروف الوطنية والمحلية.

استيفاء متطلبات اختبار الخطوات الثلاث

تنص اتفاقية برن، وهي الصك متعدد الجنسيات الرائد في مجال قانون حق المؤلف، على أنه يجوز للدول الأعضاء سن استثناءات قانونية لحقوق أصحاب حق المؤلف. وتعتبر استثناءات الحفظ الناتجة عن مجموعة الأدوات هذه أمثلة على تلك الاستثناءات. ويجب صياغة تلك الاستثناءات بطريقة تتوافق مع المتطلبات المحددة في المادة 9(2) من اتفاقية برن، المعروفة على نطاق واسع باسم "اختبار الخطوات الثلاث". وستكون الدول الأعضاء التي تستخدم مجموعة الأدوات هذه لتوجيه صياغتها الاستثناءات القانونية للحفظ قادرة على استيفاء متطلبات اختبار الخطوات الثلاث. ويجسّد النص الكامل للمادة 9(2) اختبار الخطوات الثلاث:

> تختص تشريعات دول الاتحاد [برن] بحق السماح بعمل نسخ من هذه المصنفات في بعض الحالات الخاصة بشرط ألا يتعارض عمل مثل هذه النسخ مع الاستغلال العادي للمصنف وألا يسبب ضررا بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف.[2]

ويحدد الاختبار المكون من ثلاث خطوات معلمات الاستثناءات المسموح بها، باستخدام لغة مرنة يمكن تكييفها مع الاحتياجات الجديدة والظروف المتغيرة. وتدرج بعض الدول الأعضاء صياغة من الاختبار في استثناءاتها القانونية، ولكن في كثير من الأحيان، يتوافق الاستثناء القانوني مع اختبار الخطوات الثلاث مع لغة عملية تخلق استثناءً ذا معنى وتستوفي في الوقت ذاته بمتطلبات برن باستخدام لغة فعّالة، بدلاً من تكرار المصطلحات المفاهيمية من الاختبار. وتوفر مجموعة الأدوات هذه إرشادات لصياغة استثناءات حق المؤلف للحفظ بما يتوافق مع متطلبات اختبار الخطوات الثلاث.

وبشكل عام، تتمثل "الخطوة" الأولى في أن الاستثناء قابل للتطبيق في "حالات خاصة معيّنة". ويتطلب ذلك تعاريف واضحة ونطاقات ضيقة لتطبيق الاستثناءات. ويشير مصطلح "معيّنة" إلى الخصوصية دون الحاجة إلى تحديد جميع المواقف المحتملة بشكل صريح. ويفرض مصطلح "خاصة" اعتبارات كمية ونوعية، مما يتطلب أن تكون الاستثناءات استثنائية ومميزة. وبناءً على ذلك، فإن الاستثناءات التي تتناولها مجموعة الأدوات هذه لها غرض محدود يتمثل في تسهيل خدمات الحفظ التي تقدمها المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات الثقافية الأخرى، وهي متجذرة في اعتبارات واضحة وسليمة تتعلق بالسياسة العامة والثقافية، مما يضمن عدم تقييد حقوق المؤلفين بشكل تعسفي.[3]

وتنص الخطوة الثانية على ألا يتعارض استخدام المصنف مع الاستغلال العادي للمصنف. وفي جميع الظروف تقريباً التي يمكن فيها ممارسة الاستثناء القانوني، لن يتعارض نشاط الحفظ مع الطريقة التي يُستغل بها حق المؤلف عادةً. وفي الواقع، غالباً ما تكون مجموعات المصنفات غير المنشورة في دور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات الأخرى بحاجة إلى الحفاظ عليها، ونادراً ما يسعى أصحاب حق المؤلف إلى تأكيد الحقوق في تلك المصنفات أو استغلالها. وتقدم مجموعة الأدوات هذه أحكاماً قانونية تتطلب من المؤسسة التحقق من السوق بحثاً عن إمكانية الحصول على المصنّف قبل نسخه. ومن خلال التحقق من السوق، قد لا تتجنب المؤسسة النزاعات فحسب، بل يمكنها أيضاً أن تدعم في الواقع استغلال صاحب الحقوق للمصنّف.

وتتمثل الخطوة الثالثة على وجه التحديد في ما إذا كان الاستثناء قد يضر بشكل غير معقول بمصالح صاحب الحقوق.[4] ومن غير المرجح أن يشكل الاستثناء المصمم بعناية والذي يسمح بأنشطة الحفظ وفقاً للشروط العامة للقانون خطراً غير معقول لإلحاق الضرر بمصالح أصحاب الحقوق.

تطورات مستمرة

الغرض من مجموعة الأدوات هذه، التي تتناول الحفاظ على المصنفات المحمية بحق المؤلف في مؤسسات التراث الثقافي، هي أن تكون المجموعة الأولى في سلسلة من الموارد التي طورتها الويبو لدراسة التقاطع بين ممارسات التراث الثقافي وقانون حق المؤلف. وتقدم مجموعة الأدوات الأولى هذه التوجيه إلى الدول الأعضاء عند قيامها بسن أو تنقيح التقييدات والاستثناءات التي تمكن مؤسسات التراث الثقافي من أداء واجبها في العناية ومهمتها في حفظ المجموعات. ومن المتوقع أن تغطي مجموعة أدوات لاحقة مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالنفاذ إلى المصنفات واستخدامها في المجموعات، بما في ذلك نسخ الحفظ. وسوف تتناول مجموعة الأدوات الثانية هذه الأرشفة المظلمة، وهي مسألة مهمة بالنسبة للمختصين في مجال التراث الثقافي.

ويُعتقد أن هذه المجموعة من الأدوات ستكون مناسبة بشكل خاص في الوقت المناسب، لأن تغير المناخ زاد من حدة التهديدات القديمة العهد التي تتعرض لها مجموعات مؤسسات التراث الثقافي (المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف وغيرها) والأضرار الناجمة عن الحرب، والحريق، والفيضان، وعدم كفاية مرافق التخزين، وعملية الإتلاف الطبيعية للأشياء المادية. وفي الوقت نفسه، توفر التكنولوجيا الرقمية الآن لمؤسسات التراث الثقافي وسيلة للمشاركة في الحفظ، بما في ذلك الحفظ الاستباقي، على نطاق واسع. ورغم أن التكنولوجيا الرقمية توفر حلا لتحديات حفظ المصنفات، فإنها تطرح أيضا تحدياتها الخاصة لأن النسخ الرقمية غالبا ما تكون أقل ثباتا من النسخ المادية. وعلاوة على ذلك، فإن تكلفة معدات الحفظ الرقمي والمهارات اللازمة لتشغيلها تعني أيضا الحاجة إلى التعاون الوطني والدولي.

هيكل مجموعة الأدوات

وقد قسمت مجموعة الأدوات إلى أربعة أجزاء. ويقدم الجزء الأول وصفاً أساسياً لأنشطة الحفظ، فضلاً عن الالتزامات القانونية للمنظمات التي تدير مجموعات التراث الثقافي، وواجب العناية الذي توليه ومهمتها في ذلك الصدد. وفي وقت لاحق، وفي الجزء الثاني، تشمل مجموعة الأدوات اعتبارات الحفاظ على التفكير المستقبلي، ويشير الجزء الثالث إلى اعتبارات مفصلة لتناول تداخل قانون حق المؤلف مع التراث الثقافي. ويصف الجزء الرابع كيفية وضع استثناء قانوني للحفظ. وأخيرا، تحتوي مجموعة الأدوات في الملحق على بعض البنود النموذجية والجداول المرجعية، إلى جانب تعليمات عن كيفية استخدامها لوضع أحكام تشريعية تتناول الاستثناءات من حق المؤلف لأغراض الحفظ.

الجزء الأول: المعالم الرئيسية لبرامج الحفظ

ألف. تعريف الحفظ

يتناول هذا الجزء مجموعة الأنشطة التي تشكل حفظ المجموعات في سياق معاصر، مع مراعاة الممارسات الناشئة التي تعالج المخاطر المتزايدة الناجمة عن الأزمات الصحية العالمية وتغير المناخ والنزاعات البشرية. وتحدد أيضاً واجب العناية الذي يمكن أن تتمتع به منظمات التراث الثقافي ومهمتها، بصرف النظر عن وضعها العام أو الخاص، للحفاظ على مجموعاتها. وتشمل الالتزامات المترتبة عليها إيلاء واجب العناية ومهمة حفظ المجموعات التي تُحفظ في عهدتها، على أن يكون المستفيدون منها هم الجمهور العام.

1. ما هو حفظ التراث الثقافي؟

الهدف من الحفظ هو حماية تراث البشرية وتعزيز السلام وبناء القدرة على التحمل. وعلى وجه التحديد، يهدف حفظ التراث الثقافي إلى بناء القدرات الوطنية من أجل الإدارة الفعالة للمخاطر-بما في ذلك الوقاية من الكوارث والحد من المخاطر التي تحدق بالتراث الثقافي - مع التركيز أيضا على تيسير الاستجابة المحلية الفعالة من أجل حماية المصنفات التراثية في حالات الطوارئ المعقدة.[5]

ويمكن أن يشمل مصطلح "الحفظ" العديد من الأنشطة. ويمكن أن يكون مفهوما يشير إلى الصون أو الإصلاح أو الاستقرار أو منع الخسائر. وكثيرا ما تستخدم المصطلحات المحيطة بحفظ التراث الثقافي بشكل فضفاض، ولا سيما خارج دائرة المحترفين في مجال التراث الثقافي، ولكن المهنيين يميلون إلى التمييز بين أنواع محددة ومترابطة من الأنشطة التي لها أهداف واضحة. وحفظ التراث الثقافي متجذر في العديد من قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).[6] وبالتالي، تضطلع منظمات التراث الثقافي، مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف، بأنشطة متنوعة في إطار الحفظ لأغراض مختلفة استنادا إلى الممارسات الناشئة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال.

وحدد المشاركون على وجه التحديد العديد من أنشطة الحفظ هذه خلال المؤتمر الدولي للويبو لعام 2019 والندوات الإقليمية المكرسة للتقييدات والاستثناءات على حق المؤلف.[7] ومع ظهور وتطور المخاطر المرتبطة بالمجموعات، مثل تلك الناجمة عن الكوارث الطبيعية والنزاعات البشرية وتغير المناخ (على سبيل المثال، التدهور الناتج عن التلوث أو فقدان أو تآكل الأراضي بسبب ارتفاع البحار) باتت ممارسات وأنشطة الحفظ المبتكرة والقابلة للتطوير ضرورية. وبشكل عام، يمكن تصنيف حفظ المجموعات على أنه صون وتحقيق الاستقرار والتوثيق والتخطيط الوقائي للكوارث. وتقتضي كل فئات الحفظ شكلاً من أشكال تقييم حق المؤلف نظراً إلى احتمال ضلوع الحقوق في نسخ الأشياء والمواد لأغراض الحفظ.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يحتاج المتخصصون في مجال الحفظ إلى تبادل معارفهم حول أنشطة الحفظ ونتائجها فيما بينهم وفيما بين المؤسسات، بغض النظر عن الموقع الجغرافي. وهذا يعني أنه يمكن أن يقوم المتخصصون في مجال الحفظ الموجودين في أي من منظمات التراث الثقافي[8] ذات الصلة، بتبادل نُسخ المصنفات التي أُنتجت لأغراض الحفظ. وبالتالي، فإن تقييم الحقوق خطوة ضرورية وعنصراً في الحفاظ على التراث الثقافي. وعليه، ينبغي التخطيط لممارسات الحفظ المستمرة على نحو يراعي الحقوق ذات الصلة لجميع أصحاب الحقوق سواء في المستقبل أو بشكل استباقي.

2. الحفظ والاستقرار

يتطلب الحفاظ على المواد أو الأشياء في مجموعة ما وتثبيتها، ولا سيما المواد ذات القيمة التراثية الثقافية الفريدة والهامة، التوثيق التفصيلي والتصوير. ويمكن أن تشمل ممارسات الحفظ والتثبيت استخدام التكنولوجيات الفوتوغرافية بالأشعة دون الحمراء، وتكنولوجيات الصور ثلاثية الأبعاد، ووثائق الفيديو قبل عملية الحفظ وأثناءها وبعدها. وهذه النسخ الفوتوغرافية ضرورية لفهم كيفية المحافظة على السجلات وتوثيق العمليات أثناء الحفظ. وتوفر النسخ أيضا سجلا أو نسخة من الشيء موضوع الحفظ قبل استخدام تقنيات الحفظ وبعدها.[9] وفي الواقع، يمكن أن ينطبق ذلك على الأشياء والمواد سواء كانت محمية أو غير محمية، سواء كانت تاريخية أو معاصرة، وسواء استحدثت باستخدام نسق واحد ووسيلة واحدة أو أنساق ووسائل متعددة.[10]

3. توثيق المجموعات القائمة على الأجسام

إذ تقوم مؤسسات التراث الثقافي - مثل المكتبات، ودور المحفوظات والمتاحف والأنواع الأخرى من المؤسسات - بفهرسة وتجهيز مجموعاتها القائمة على الأجسام، باتت تدرك أن استنساخ الأجسام الموجودة في المجموعة، باستخدام أساليب النسخ الفوتوغرافية والرقمية الحديثة، أصبح جزءا أساسيا من عملية الجرد. وتعد قوائم الجرد، أو إنشاء واستخدام أدوات ونظم لإدارة السجلات والمعلومات، جزءا كبيرا من عملية إدارة المجموعات في مؤسسات التراث الثقافي. فهي تحظى بالاعتراف في الاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى وضع قوائم جرد وطنية لمجموعات التراث الثقافي كشكل من أشكال الحفظ، بحيث توثق البلدان مجموعاتها لضمان استمرار وجود سجل بوجودها.[11] وتعترف الاتفاقيات أيضا بضرورة الحفظ والتسجيل كجزء من صون هذا التراث الثقافي غير الملموس وحمايته.[12] وبالإضافة إلى ذلك، تعد قوائم الجرد أداة أساسية تستخدم لردع الاتجار غير المشروع وحماية الممتلكات الثقافية؛ ويمكن استخدام

النسخ المقدمة كجزء من قائمة الجرد في تنبيه موظفي الحدود إلى القيمة التراثية الثقافية للأشياء من المجموعات. وتكفل قوائم الجرد وجود سجلات كافية في حال سرقة الأشياء أو إتلافها، بحيث يحتفظ في الواقع بسجل للإنسانية[13] في العالم.[14]

وقبل استخدام مجموعات معينة من التطبيقات الحاسوبية لإدارة المجموعات،[15] قامت بعض البلدان بالفعل بإنشاء قواعد بيانات وطنية للمخزون تحمل على حواسيب مركزية محتفظ بها على الصعيد الوطني. وأجريت التسجيلات المكررة في المتاحف نفسها، وقد أنشئت لأغراض إدارة المجموعات. وإلى جانب الابتكار السريع في تكنولوجيات إدارة المعلومات، المقترن بتطور الإنترنت والتصوير الفوتوغرافي الرقمي، أضيفت صور متعددة ومفصلة كضرورة لجرد مجموعات المتاحف على وجه التحديد كوسيلة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، ولتلبية احتياجات الحفظ.[16]

4. <u>الحفظ والتخطيط الوقائي للكوارث</u>

يعد التخطيط الوقائي للكوارث شكلا من أشكال الحفظ الاستباقي، وأصبح جزءا لا يتجزأ من الحفاظ على المجموعات، سواء من أجل مكافحة الكوارث الطبيعية، أو لمواجهة الخسارة المحتملة بسبب النزاعات البشرية، أو لمواجهة الآثار الحالية أو المحتملة لتغير المناخ. وقد حدد بعض الخبراء عشرة عناصر تشكل أكبر خطر على مجموعات التراث[17] الثقافي، وهي:

- القوة المادية سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان
- الأعمال التخريبية
- الاختلاس، مثل السرقة أو النهب
- الحرائق
- الأضرار الناجمة عن المياه
- الآفات
- التلوث
- أضواء
- التغيرات في درجة الحرارة
- تغير نسبة الرطوبة

والسجلات الدقيقة والكاملة والميسرة والآمنة لجميع أنواع الممتلكات الثقافية هي الشرط الواضح للإدارة الجيدة لتلك الموارد - التي تشمل مواقع أرشيفية، والمباني التاريخية، والمتاحف، ودور المحفوظات، والمكتبات.[18]

ومن أجل مكافحة هذه المخاطر المطروحة على المجموعات، وكوسيلة للتأهب، ينصح الخبراء في مجال الصون والتخطيط للكوارث بوضع قوائم جرد جيدة للمجموعات قبل وقت كاف من وقوع أي فقدان أو تدهور، بما في ذلك إعداد نسخ فوتوغرافية رقمية مفصلة للمواد والأشياء الموجودة في المجموعة. وتساعد هذه السجلات في الاستجابة لأي من هذه المخاطر، سواء المشاركة في حفظ الجسم المتضرر، وتحديد مكان القطعة التي سرقت أو نهبت، وتقييم مجموعة ما لتحديد ما إذا كانت أية مواد أو مواد مفقودة، أو توثيق الخسائر في الحالات التي يتعذر فيها استرداد الشيء. والحفاظ على نسخة أصلية في مجموعة معينة يخدم غرض تمثيل ما كان في السابق جزءا من كامل المعارف التي تمثلها المجموعة.[19]

وتبرز الفعاليات المنعقدة في المتحف الوطني للبرازيل، وجامعة كيب تاون في جنوب أفريقيا، وغيرها من مؤسسات التراث الثقافي التي تعاني من خسائر كارثية في المجموعات، الحاجة الملحة إلى وضع قوائم جرد تحتوي على سجلات مستفيضة، بما في ذلك النسخ الرقمية للمواد والأجسام في المجموعات، قبل أي خسارة محتملة. وبينما كانت مجموعة الأدوات هذه تتخذ شكلها النهائي، دمرت حرائق الغابات مدينة لاهينا التاريخية في هاواي بالكامل، بما في ذلك المباني والمتاحف والتحف الفريدة ثقافياً.[20] وبالإضافة إلى ذلك، توضح هذه الأحداث الكارثية الكيفية التي يمكن بها إعادة بناء المجموعات المفقودة إلى الكوارث الطبيعية أو النزاعات البشرية باستخدام التمثيليات الرقمية للنسخ الأصلية حتى لا تضيع المعارف المتعلقة بالبشرية.[21] ويجب أن يكون من الممكن تخزين هذه التمثيلات الرقمية في مكان بعيد عن المجموعة الأصلية لضمان بقائها في أي حدث كارثي.

وأخيرا، من المهم الاعتراف بأن مجموعات المنظمات المختلفة يمكن أن تكون مرتبطة ببعضها البعض. أي أن إحدى مؤسسات التراث الثقافي قد تكون لديها أشياء ومواد في مجموعاتها الخاصة ترتبط موضوعيا أو تاريخيا بالأشياء والمواد الموجودة في مجموعات التراث الثقافي الآخر. فيمكن للمتاحف، على سبيل المثال، أن تملك أشياء في مجموعاتها ذات صلة مباشرة بمجموعات المحفوظات، وأن تحتفظ بها محفوظات مستقلة عن المتحف. وإضافة إلى ذلك، يجوز لأكثر من مؤسسة من مؤسسات التراث الثقافي أن تتقاسم رعاية مجموعة معينة. وبالتالي، وكجزء من عملية الحفظ، يتعين على المتخصصين في مجالي الحفظ والتوثيق في إحدى مؤسسات التراث الثقافي، على سبيل المثال، أن يشاركوا مع المتخصصين الآخرين المعارف والموارد والمعلومات، بما فيها المعلومات المصورة، التي يتم الحصول عليها أثناء عملية التوثيق أو الحفظ.

باء. واجب العناية ومهمة الحفظ

تحتفظ مؤسسات التراث الثقافي، مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف، بمجموعات ائتمان لصالح عامة الجمهور. وإن واجب العناية وهمة المحافظة - أي حفظ المجموعات وإدارتها على نحو مسؤول - جزء أصيل من العلاقة القائمة على الثقة. وهذا هو الحال إلى حد كبير سواء كانت المكتبات أو دور المحفوظات أو المتاحف ممولة من القطاع العام أو الخاص. ومؤسسات التراث الثقافي خاضعة للقوانين الإدارية ومبادئ الأخلاقيات، ومن شأن تقيدها بكل من القوانين والمبادئ، أثناء رعايتها لمجموعات الائتمان لصالح عامة جمهور، أن يجعلها *مؤسسات موثوقاً بها*.

وكثيراً ما يكون واجب المؤسسات تجاه العناية بحفظ مجموعات الائتمان لصالح عامة جمهور ومهمتها في ذلك، مدوناً في التشريعات التي تحدد المجموعات على المستوى الوطني، أو على مستوى المقاطعات أو المستوى الإقليمي.[22] ويرد واجب العناية ومهمة الحفظ أيضاً في مختلف قوانين التراث الثقافي والمعايير المجتمعية والبروتوكولات المهنية. وحتى في حالة المنظمات المستقلة وغير الحكومية المعنية بالتراث الثقافي، فإن وثائق الميثاق واللوائح الداخلية والبيانات المتعلقة بالسياسات العامة يمكن أن توضح بالتفصيل واجب العناية ومهمة حفظ مجموعات ائتمان لصالح عامة الجمهور، باعتبار ذلك أمراً أساسياً في أداء مهمتها.[23] وكثيراً ما يوافق مجلس الأمناء على السياسات المتعلقة بإدارة المجموعات التي تعبر عن هذا الواجب للرعاية ومهمة الحفظ بمزيد من التفصيل، والمجلس مسؤول عن ضمان أن يولي الموظفون الفنيون العناية الواجبة إزاء حفظ المجموعات وأن ينفذوا تلك المهمة على نحو مسؤول.[24]

ويشكل واجب الحفظ أيضاً مبدأً مهماً من مبادئ الأخلاقيات. وتتضمن مدونة أخلاقيات المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) على المبدأ التالي:[25]

> يقع على المتاحف واجب اقتناء مجموعاتها وحفظها والنهوض بها كمساهمة في صون التراث الطبيعي والثقافي والعلمي. وهذه المجموعات هي ميراث عام كبير ولها وضع خاص في القانون وتحظى بالحماية بموجب التشريعات الدولية. ومن الأمور المتأصلة في هذه الثقة العامة مفهوم الرعاية الذي يشمل الملكية المشروعة والمنشأ والديمومة والتوثيق وإمكانية النفاذ والتصرف المسؤول.[26]

ويعرف البيان المقدم من الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA) بشأن المكتبات التي تصون التراث الثقافي واجب المكتبات في الحرص على إدراج الحفظ. وتنص على ما يلي:

> المصنفات الوثائقية في جميع الأنساق، بما فيها الرقمية، جزء أساسي من تراثنا الثقافي. ويعد العمل مع المكتبات وحفظها وحمايتها من أجل إتاحة النفاذ إلى الأجيال المقبلة في صميم عمل المكتبات على الصعيد العالمي."[27]

ويقر المجلس الدولي لدور المحفوظات (ICA) بواجب العناية في الحفاظ على التراث الوثائقي عن طريق إعلان أحد الأهداف الأساسية لمحفوظات المحفوظات: "الإدارة الفعالة للتحصيل التي تضمن البقاء المادي للمجموعات على المدى الطويل وإنشاء معلومات موثوقة ومفصلة عن محتوى المجموعات والرعاية المستدامة لضمان بقاء المجموعات على المدى الطويل."[28] وسيكفل الدعم الحكومي والثقة العامة التي يحتفظ بها أمناء المحفوظات الحفاظ على السجلات في مجموعات المحفوظات بطرق تضمن صحتها وموثوقيتها وسلامتها وقابليتها للاستخدام. ويرد أيضاً الاعتراف بواجب العناية ومهمة الحفظ في التوصيات الدولية.[29]

الجزء الثاني: التفكير المستقبلي في استثناءات الحفظ

تهدف مجموعة الأدوات هذه إلى تزويد خبراء الملكية الفكرية وواضعي السياسات والمهنيين في مجال التراث الثقافي باقتراحات وتوجيهات بشأن كيفية تأمين بيئة قانونية مثلى لأداء واجب الرعاية واستيفاء مهمة المؤسسة في ظل ظروف آمنة وفعالة. وهي تسعى إلى تحديد مسار للمضي قدماً نحو التوفيق بين واجب العناية ومهمة حفظ حقوق ومصالح أصحاب حق المؤلف، الذين يحتفظ بمصنفاتهم في مجموعات.

وتشير الخسائر الأخيرة في مجموعات التراث الثقافي، الناتجة عن تغير المناخ أو النزاع البشري، إلى وجود حاجة ملحة إلى معالجة أنشطة حفظ التراث على نطاق واسع. وفي حين أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الويبو قد اعتمد بالفعل استثناءات لحفظ التراث الثقافي، إلا أن مجموعة الأدوات هذه تقدم خارطة طريق لوضع أحكام حفظ تتناول أنشطة الحفظ المصممة لمواجهة التحديات المعاصرة المتزايدة. وتتطلب هذه التحديات حفظ المصنفات على نطاق واسع في سياق تطور ممارسات المجموعات وإدارة المصنفات المعقدة المحمية بحق المؤلف.

ويقدم الجزء الثاني لمحة عامة مفصلة عن بعض الاعتبارات التي تبرز عند وضع استثناءات الحفظ على حق المؤلف. وقد حدد التراث الثقافي وخبراء حقوق المؤلف هذه المسائل، ولا سيما خلال المؤتمر الدولي والندوات الإقليمية التي عقدتها الويبو في عام 2019،[30] وأصبحت أهميتها جلية للعيان أثناء استعراض الاستثناءات القائمة لحق المؤلف لأغراض الحفظ من أجل إعداد مجموعة الأدوات هذه.

ألف. تحصين المجموعات في المستقبل والحفظ الاستباقي

نظرا لما حدث في بداية أزمة كوفيد-19 الصحية العالمية وفي الولايات القضائية التي تعاني من آثار تغير المناخ أو النزاعات البشرية، أصبح تحصين المجموعات في المستقبل أمرا بالغ الأهمية. وأشار ممثلو الدول الأعضاء في عام 2019 خلال مؤتمر الويبو الدولي والندوات الإقليمية،[31] أنه لم يعد كافيا أن يقتصر حفظ المصنفات على مجرد الهشاشة الموجودة للأجسام والمواد. بل إنه من الضروري تحصين المجموعات في المستقبل، أي تسجيل المجموعات ونسخها في أنساق رقمية، بحيث يحتفظ بها في أنساق ثابتة، قبل تعرضها لخطر التدهور. والهدف هو ضمان الحفاظ على الأشياء والمواد كنسخ دقيقة للأصل، قبل حدوث أي تدهور. ويخدم هذا الشكل الاستباقي للحفظ الحاجة إلى ضمان أن يكون لدى البشرية سجل بالأشياء والمواد التي تتألف منها التراث الثقافي، حتى وإن كانت الأجسام المادية نفسها قد تتدهور أو دمرت أو فقدت.

وعلى الرغم من الجهود العديدة التي تبذل للتصدي للمخاطر التي تهدد حفظ التراث الثقافي نتيجة للنزاعات البشرية، وتغير المناخ، والأزمات الصحية العالمية،[32] إلا أن الخسائر المتكبدة على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب أحداث غير متوقعة، مثل تلك التي شهدتها البرازيل[33] وباكستان[34] وجنوب أفريقيا[35] والولايات المتحدة[36] وأوروبا[37]، تشير إلى أن حفظ التراث الثقافي يتطلب نهجا عاجلا واستباقيا. ومن المتوقع، في مثال مأساوي على أثر تغير المناخ، أن تكون جميع مجموعات المحفوظات ومؤسسات المحفوظات في جزر مارشال في محيط المحيط الهادئ دون مستوى سطح البحر في غضون عشرين عاما[38]، دون اتخاذ إجراءات دولية متضافرة عبر الحدود. ويمكن إنشاء تمثيلات رقمية لتلك المجموعات وتخزينها في مواقع آمنة خارج جزر مارشال لضمان إتاحتها للأجيال القادمة. ومن الواضح أن هذا المثال الأخير هو مسألة عابرة للحدود يمكن تناولها في مجموعة أدوات منفصلة.

وقد أدرجت العديد من الدول الأعضاء في الويبو بالفعل ضمن استثناءاتها المتعلقة بحفظ التراث الثقافي - سواء بالنسبة لأي نوع من مؤسسات التراث الثقافي، أو لأنواع محددة من المؤسسات – إمكانية نسخ المصنفات بل وتقديم نسخ المصنفات لأغراض حفظها إذا كان المصنف عرضة للتدهور. فعلى سبيل المثال، تتناول بعض الدول الأعضاء الحاجة إلى نسخ المصنفات التي تصبح بالية أو التي يصبح فيها المصنف "غير متاح".[39] وفضلاً عن ذلك، من المهم الإقرار بالحاجة إلى القيام مسبقا بإعداد النسخ قبل التهديد بالتدهور أو الخسارة المحتوبين. وتتمثل الفكرة في إجراء نسخة رقمية دقيقة عن النسخة الأصلية، وقبل حدوث الخسارة بسبب أحداث غير متوقعة، من أجل تزويد البشرية بسجل لما كان قائما قبل التدهور أو الخسارة الكارثية، كما حدث في حالات الفيضان أو الحريق أو الصراعات البشرية.

باء. معالجة المواد الرقمية

أصبحت الأشياء أو المواد الرقمية، أو المواد التي تظهر في لغة التراث الثقافي، "مواد من أصل رقمي" شائعة في مجموعات المكتبات والمحفوظات والمتاحف. ويمثل الحفاظ على الأشياء أو المواد التي تولد رقميا مجموعة من المسائل المتعلقة بحق المؤلف، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة إنتاجها من أجل التغلب على الأنساق والبرمجيات القديمة. ويصدق هذا أيضا على المراسلات والمصنفات الأخرى التي أصبحت مألوفة في مجموعات المحفوظات. وكثيرا ما تعرض المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف على أقراص صلبة، وأقراص ميسرة، وأشكال أخرى من الأنساق المهجورة، عند الحصول على مجموعات، وتشمل الأنساق ملفات رقمية من مختلف الأنواع التي أنتجها العديد من أصحاب الحقوق. ومن ثم فإن الاستثناءات المتعلقة بحق المؤلف ضرورية لاستخلاص هذه القطع الرقمية وغيرها من المواد وحفظها في الأغراض المقررة، مثل حفظ المصنفات.

وعليه، يمكن النظر في استحداث استثناءات محايدة تكنولوجية وشكلية، مثل تطبيق الاستثناء بصرف النظر عن نوع الدعامة المستخدمة في المصنف أو التكنولوجيا الداعمة له. وكما ذكر أعلاه، تتميز منظمات التراث الثقافي بمجموعات من القبور التي تحتوي على مختلف الوسائط والأنساق التي يرجح أن تصبح متقادمة على مر الزمن. كما أن التكنولوجيات التي تدعم المواد الرقمية يمكن أن تمنع أيضا النفاذ إلى المصنف المحمي بحق المؤلف لأغراض الحفظ، ذلك لأنها تقوم بتصوير المواد أو وضعها في إطار بحيث يمكن النظر إليها فحسب وليس حفظها. أما الاستثناءات التي ليست محايدة النسق فقد تتطلب تعديلات متعددة مع مرور الوقت، وفي الوقت نفسه، فإن القدرة على الحفاظ على التراث الثقافي ستفقد مع إعادة النظر في التعديلات الخاصة بأحكام الاستثناء التي ليست محايدة من حيث الشكل.

وقد اعترف المشرعون في بعض الولايات القضائية بالفعل بضرورة نسخ الأشياء أو المواد الرقمية في أشكال بديلة كنشاط للحفاظ على المصنفات. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال التقاطع بين حفظ المواد الرقمية وبين أحكام قانون حق المؤلف التي تتناول حظر التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية مسألة نادرا ما يتم تناولها. وقد تستفيد المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف من استثناء يسمح بحفظ المواد والمواد الرقمية، ولكن إذا كانت تلك المصنفات محمية بتدابير الحماية التكنولوجية، فقد يلزم أيضا استثناءات إضافية للتغلب على حظر التحايل. ولذلك قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في الأحكام المتوسطة أو المحايدة من حيث الشكل، والتي تتناول التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية لأغراض الحفظ. وبخلاف ذلك، وفي عالم تكون فيه المواد والأشياء الموجودة في المجموعات "مولوداً رقمياً"، فإن هذا الإشراف يهدئ بشدة إلى فقدان الأشياء والمواد الهامة المتعلقة بالتراث الثقافي في مجموعات.

جيم. طبيعة أنشطة الحفظ العابرة للحدود

تعمل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف باستمرار على تكييف ممارساتها من أجل زيادة المعرفة بمجموعاتها. فعلى سبيل المثال، وفرت التكنولوجيات الرقمية للمتاحف والخبراء فيها القدرة على مقارنة ودحض الرؤى والتماس مساهمات الخبراء في المؤسسات الأخرى في أماكن أخرى من العالم ممن يقدمون الرعاية للمواد والأشياء المماثلة في مجموعاتها. وقد مكنت الفهارس المتاحة على الإنترنت المكتبات والمتاحف ودور المحفوظات من نشر مقتنياتها عبر الحدود.

وفي المتاحف، أدى الطابع العضوي لعملية جمع الأموال وعمليات الشراء التي تقوم بها الجهات المانحة إلى التعامل مع الإشراف على المجموعات كتجربة مشتركة. ويجوز أن تكون المجموعات المشتركة مملوكة أو مدارة رسميا من قبل منظمتين أو أكثر (ومع أنواع أخرى من منظمات التراث الثقافي، مثل المكتبات أو دور المحفوظات)، سواء داخل الولاية القضائية نفسها أو عبر الحدود. وفي الواقع، أصبح تقاسم المجموعات الرقمية عبر الحدود ظاهرة تمارس على نحو متزايد لأن المجموعة متاحة في نسق رقمي وتتيح تقاسم المجموعات.

وقد تكون المجموعات المشتركة أيضا غير رسمية في طبيعتها التآمرية، حيث يمكن أن تكون الأشياء والمواد متصلة بالمصدر أو الموضوع، دون اتفاق رسمي بين المنظمات التي تديرها وبصرف النظر عن ولايتها القانونية. ففي المكتبات والمتاحف ودور المحفوظات، يمكن تقسيم الوثائق المتعلقة بتاريخ البلد الخاضع للاستعمار السابق أو الأوراق الكاملة من قبل، وحول مؤلف معين، عبر العديد من المستودعات في بلدان مختلفة.

وبالتالي، يتعين على منظمات التراث الثقافي أن تتبادل معارفها العلمية والبحثية، فضلا عن صورها الخاصة بالأشياء والمواد، من أجل الاضطلاع بممارسات الحفظ المتسقة. ونظرا لأن قوانين حق المؤلف تختلف في جوانب عديدة من ولاية قضائية إلى أخرى، فإن أنشطة الحفظ عبر الحدود قد تؤدي إلى زيادة المخاطر القانونية. وحسب الثقافة القانونية وعدم الاعتراض على المخاطر الناجمة عن إحدى منظمات التراث الثقافي، يمكن أن يؤدي السياق العابر للحدود إلى وقف الأنشطة الضرورية والمهمة للحفظ.[40]

وقد تشمل أنشطة الحفظ الحاجة إلى استكمال المجموعات غير الكاملة من المحفوظات والمخطوطات وغيرها من المواد النادرة أو استعادتها. ويمكن العثور على العناصر المفقودة في المجموعة الموجودة في مستودع للمحفوظات، في مجموعات محفوظات المنظمات الأخرى المعنية بالتراث الثقافي، بغض النظر عن الحدود القانونية. ويكتسي هذا النشاط أهمية خاصة في حفظ مجموعات المحفوظات التي تحتوي على مواد فريدة وغير منشورة في كثير من الأحيان. والغرض من هذا الحكم هو الحفاظ على سياق العناصر الموجودة في مجموعة محفوظات وحفظها بحيث تكون المجموعة سجلاً كاملاً وصادقاً للأحداث الماضية. وهذا النشاط تنظيمي بطبيعته وهو ذو أهمية أساسية في الممارسات المتعلقة بالمحفوظات. وفي حين أن أحكام المعاملة الوطنية قد تعالج الممارسات الخارجة عن نطاق الولاية القضائية، يبقى الخطر مقتصرا على الحالات التي تكون فيها المعالجة القانونية لأنشطة حفظ المصنفات بموجب استثناءات حق المؤلف مماثلة أو مشابهة من ولاية قضائية إلى أخرى.

الجزء الثالث: اعتبارات مفصلة

الاستثناء القانوني المنصوص عليه في حق المؤلف للحفظ هو أكثر من مجرد وضع للبنود القانونية. ويجب أن يأخذ الاستثناء الفعال في الاعتبار المبادئ العامة التي يمكن أن تحدد بشكل مباشر فعالية الاستثناء، والعناصر القانونية التي لها آثار مباشرة على مختلف أصحاب المصلحة. وتعكس هذه الاعتبارات المبادئ والأولويات التي تم اختبارها من خلال عقود من الممارسات المتعلقة بالحفظ. وهي تعكس أيضا المبادئ والأولويات التي نشأت لأن التراث الثقافي يتعرض بشكل متزايد لخطر التدهور أو الخسارة. ويقدم الجزء الثالث من مجموعة الأدوات لمحة عامة عن المبادئ والمفاهيم العامة التي قد يرغب المشرّعون في الدول الأعضاء في الويبو النظر فيها عند صياغة قانون جديد للحفظ وتنفيذه. ولن تكون جميع النقاط التالية حاسمة بالنسبة لجميع البلدان، ولن تعالجها جميع البلدان بنفس الطريقة. ومع ذلك، يجوز لجميع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، أن تنظر في المفاهيم الهامة التالية.

ألف. بيان الغرض

إضافة بيان للغرض إلى قانون حق المؤلف يمكن أن يقر للمشرعين والمواطنين بالطابع الأساسي للحفاظ على التراث الثقافي وبالعملية الضرورية لرعاية مجموعات الائتمان لصالح عامة الجمهور. وقد ينطوي النظام الأساسي أيضًا على أغراض متعددة، مثل تعزيز وضمان أنشطة الحفظ، مع الحرص في الوقت ذاته على احترام مصالح أصحاب الحقوق. ويمكن أن يساعد بيان الغرض أيضا على ضمان تفسير قوانين حق المؤلف في سياق الأهداف والغايات المقصودة التي يتبناها المشرعون عند سن القانون. وبالمثل، يمكن أن يتضمن بيان الغرض بياناً يؤكد أن شروط وحدود الاستثناء تعكس بشكل تراكمي احترام مختلف المصالح بما يتوافق مع شروط اختبار الخطوات الثلاث.[41]

باء. حيادية التكنولوجيا والنسق

ينبغي أن تكون الاستثناءات المتعلقة بالمحافظة "محايدة في النسق"؛ أي ينبغي تطبيق قانون الحفظ بصرف النظر عن نوع الوسائط المستخدمة في المصنف الموجود في مجموعة ما أو التكنولوجيا الداعمة له. وينبغي أن يوضح النظام الأساسي أن نسخ الحفظ يجوز أن تكون مصنفات موجودة أصلا في أي دعامة أو نسق، وينبغي أن ينص الاستثناء أيضا على أنه يجوز لمؤسسات التراث الثقافي استخدام أي وسيلة تكنولوجية مناسبة لتقديم النسخ. وكمثال رائد، يشير العديد من القوانين اليوم إلى "الاستنساخ التصويري"، الذي يفهم أحيانا أنه لا يشمل التكنولوجيات الرقمية. ويمكن أن يعرض هذا التقييد فائدة الاستثناء المتعلق بحق المؤلف. وبدلا من ذلك، يمكن أن تستمر استثناءات الحفظ المحايدة الشكلية مع مرور الوقت دون الحاجة إلى المزيد من التعديل كلما تطورت أشكال جديدة من وسائط الإعلام والتكنولوجيات الداعمة.

جيم. توافر المنصات والبرمجيات

تحيط التعقيدات التي تحيط بحفظ المصنفات المحمية بحق المؤلف في مجموعات التراث الثقافي الموجودة في نسق رقمي، وغالبا ما يكون ذلك لأن البرمجيات الداعمة للأشياء والمواد الرقمية الموجودة في المجموعات قد أصبحت متقادمة مع مرور الزمن. وبالتالي، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في وضع استثناءات للحفظ محايدة في النسق تتيح أيضاً بشكل عام الاستخدام المتلازم للبرمجيات الأساسية التي تدعم الأجسام أو المواد الرقمية، وتسمح للمؤسسات بالاحتفاظ بأي أنظمة أساسية للبرمجة والمنصات واستخدامها.

دال. الحفظ الاستباقي

بالنظر إلى المخاطر المستمرة والواسعة النطاق التي تواجهها المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف وغيرها من مؤسسات التراث الثقافي باستمرار، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في التعامل مع أنشطة الحفظ بطريقة استباقية وتحسبية عند وضع استثناءات للحفظ. والهدف من ذلك هو ضمان إمكانية حفظ المواد كنسخ طبق الأصل لنسخها الأصلية في كل دولة منها، قبل أي تدهور أو أي شكل آخر من أشكال الخسارة. وفي كثير من الأحيان، تعاني المجموعات الفريدة من التدمير أو الضرر الآخر لأن القانون لا يسمح بنسخ الحفظ إلا بعد وقوع الخسارة أو عندما يكون خطر الخسارة مباشر. وفي المقابل، إن الحفظ الاستباقي والتحسبي، أي "التحصين في المستقبل" للمجموعات قبل وقت كاف من وقوع أي خطر مباشر يسبب تدهورا أو دمارا أو خسارة، يؤدي إلى ضمان الحفاظ على سجل دقيق للأشياء والمواد التي تحتوي على التراث الثقافي حتى ولو تدهورت الأجسام المادية نفسها في وقت لاحق، أو دمرت أو فقدت بمرور الوقت.

هاء. عدد النسخ المسموح بها

بإمكان وضع استثناء بشأن حق المؤلف لغرض حفظ المصنفات الموجودة في مجموعة من المؤسسات الثقافية التي لا تذكر عدد النسخ المسموح بها أو تسمح لعدد غير محدد ولكن معقول من النسخ ضمان حفظ المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف بغض النظر عن المتطلبات التكنولوجية أو أوجه التقدم في أنشطة الحفظ والصون، أساليب العمل، والنهج المتبعة. وبعبارة بسيطة، فإن التكنولوجيات الحديثة وأساليب الحفظ الفعالة تستلزم بالضرورة نسخاً متعددة من المصنفات الفردية. ويجب أن يتجنب النظام

الأساسي للحفظ الفعال وضع حد لعدد النسخ، مع إدراك أن النسخ المتعددة هي في الأساس حادثة ضرورية للتكنولوجيا وممارسات الحفظ الفعالة.

واو. المجموعات المشتركة

إذا كانت مؤسسات التراث الثقافي المتنوعة تتقاسم إما الإشراف على مجموعاتها أو ملكيتها، فيمكن أن تنظر الدول الأعضاء في كيفية تطبيق استثناء الحفظ من أجل الحفاظ على المصنفات في المجموعة المتقاسمة أو المجزأة، بصرف النظر عن تنوع المؤسسات المسؤولة عن رعاية تلك المصنفات. ويمكن أن تشمل العناصر ذات الصلة التي ينبغي النظر فيها تطبيق الحكم على مختلف أنواع المؤسسات، مع الاعتراف بالطبيعة المتعددة التخصصات لتطوير المجموعة وإدارتها والتصدي لها. وعلاوة على ذلك، إذا تم تقاسم المجموعات عبر الحدود، فإن حفظها سيدعو المشرعين إلى النظر في الحاجة إلى تحديد القضايا العابرة للحدود ووضع وتنفيذ حلول وطنية تتسم بالمصداقية.

زاي. برامج الحفظ التعاونية

عندما يمكن ربط المجموعات بشكل جوهري، أي أن المواد والأشياء الواردة في مجموعة معينة تتعلق بتلك الموجودة في مجموعة أخرى سواء من حيث المصدر أو الموضوع، يمكن لمؤسسات التراث الثقافي أن تتطلع إلى المؤسسات النظيرة التماسا لنسخ من الأشياء أو المواد للاطلاع بنفسها عن مجموعاتها لأغراض الاضطلاع بأنشطة الحفظ. وفي سياق الحفظ، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في الحاجة إلى السماح لمؤسسة للتراث الثقافي باستكمال مجموعة غير كاملة من مؤسسة أخرى، على النحو المبين في الجزء الفرعي جيم. من الجزء الثاني أعلاه. ومرة أخرى، من المرجح أن يثير استعراض البرامج التعاونية قضايا عابرة للحدود، وقد يكون من الحكمة تحديد تلك القضايا والسعي إلى حلّها بشكل مناسب.

حاء. تنوع مؤسسات التراث الثقافي

ينبغي أن يقر القانون بوجود العديد من الأنواع المختلفة من مؤسسات التراث الثقافي الموجودة في كل دولة من الدول الأعضاء. وقد تكون المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف أبرز المؤسسات، لكن المنظمات الأخرى تؤدي بشكل متزايد دوراً مهماً في جمع المصنفات الثقافية وحفظها. ولدى تلك المؤسسات أيضاً سياسات وممارسات متنوعة لتطوير المجموعات. ويمكن أخذ هذا التنوع المتزايد في الاعتبار عند تطوير قانون جديد لحق المؤلف، مع الاعتراف بأن أعمال الحفظ المهمة تضطلع بها أنواع مختلفة من المنظمات، بغض النظر عما إذا كانت المؤسسة مصنفة أو محددة على أنها مكتبة أو دار محفوظات أو متحف أو مؤسسة أخرى للتراث الثقافي. وفي بعض الأحيان تكون التسمية أو الاسم في المؤسسة مجرد مصطلحات تقليدية، بينما تنشأ منظمات جديدة لخدمة مجموعات متخصصة. ويمكن للمرونة بشأن نطاق المؤسسات وطابعها أن تسمح للقانون بتلبية الاحتياجات والظروف المتغيرة. ويرد استعراض عدد أكبر من المؤسسات المحددة، بالإضافة إلى أي شروط أو فئات فرعية ذات صلة (على سبيل المثال، "المكتبات" أو "المكتبات العامة غير الربحية")، بمزيد من التفصيل في الجداول الواردة في الملحق.

طاء. أهمية البيانات الوصفية للحقوق

يمكن أن تكون البيانات الوصفية للحقوق المعيارية المتعلقة بنسخ الحفظ في مجموعات التراث الثقافي جزءا مفيدا من العمليات الأوسع نطاقا المتعلقة بالحفظ وإدارة المجموعات. ويمكن أن تشمل البيانات الوصفية فهرسة الظروف الخاصة بنسخة الحفظ ومستوى السماح بالحقوق سواء عند الانضمام أو خلال عملية رقمنة لاحقة. والبيانات الوصفية المتعلقة بالحقوق مصممة لدعم الاستخدامات اللاحقة القانونية والمحترمة للمصنفات الرقمية أو المرقمنة المحمية بحق المؤلف في مجموعات التراث الثقافي. ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في تشجيع استخدام البيانات الوصفية المتعلقة بالحقوق من خلال المبادرات التي تدعم الأنظمة الموحدة التي طورها المهنيون في مجال الحفظ والتراث الثقافي.

ياء. ملاحظة بشأن الأرشفة المظلمة

لم ترد مسألة الأرشفة المظلمة في مجموعة الأدوات هذه، ولكن ستتناولها مجموعة الأدوات المقبلة بشأن النفاذ إلى المجموعات.

الجزء الرابع: وضع استثناء قانوني للحفظ

ألف. كيفية استخدام الرسوم البيانية

يهدف الجزء الرابع من مجموعة الأدوات إلى إرشاد المشرعين وغيرهم من القراء من خلال عملية اختيار التفاصيل المناسبة لتضمين قانون الحفظ، ثم تنظيم تلك التفاصيل والربط بينها في شكل ولغة الاستثناء القانوني لحق المؤلف. وينبغي أن يكون مفهوماً أن الصيغ المقترحة في مجموعة الأدوات ليست معيارية بأي حال من الأحوال، ولكن هدفها الوحيد هو مساعدة الدول الأعضاء في صياغة حلولها الخاصة، باستخدام مختلف الخيارات المقترحة التي تعمل بالفعل في الدول الأعضاء، أو الخيارات الممكنة لمعالجة القضايا الجديدة التي تنشأ، وخاصة في العصر الرقمي. ويعرض هذا الجزء الرابع تلك التفاصيل، مع الصياغة القانونية البديلة الممكنة، على المحرر للمراجعة والاختيار. وترد العناصر التفصيلية للأنظمة الأساسية التي يمكن لأي دولة عضو في الويبو استخدامها بشكل منظم في الملحق.

وتتطلب عملية صياغة استثناء فعال لحق المؤلف - استثناء يناسب احتياجات الدول الأعضاء وظروفها - تقييم العناصر العديدة لهذا النظام الأساسي والاعتبارات السياسية المتمثلة في خيارات الصياغة البديلة. وكما تبين الرسوم البيانية الواردة في الملحق واضحة، فإن معظم عناصر نظام الحفظ يمكن أن تنظم على النحو التالي:

- ***من** يمكن له تطبيق بالاستثناء؟*
  - يحدد نطاق مؤسسات التراث الثقافي، بما فيها المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف وغيرها من المؤسسات التي قد تمارس الفرص المنصوص عليها في النظام الأساسي للحفظ.

- ***ما هي** المصنفات التي يمكن تضمينها؟*
  - تحدد نطاق المصنفات التي يجوز نسخها أو الانتفاع بها بطريقة أخرى بما يتفق مع النظام الأساسي للحفظ. ويشمل النطاق عموما أية مصنفات في مجموعة المؤسسة، ولكن يمكن أن يضيف النظام الأساسي تفاصيل لتوضيح هذا النطاق أو ربما وضع شروط بشأن بعض الاستخدامات.

- ***لماذا** يمكن تطبيق الاستثناء؟*
  - ومن الواضح أن القوانين التي تشكل موضوع مجموعة الأدوات هذه ترمي إلى حفظ المصنفات المحمية بحق المؤلف، ولكن من شأن نظام أساسي فعال أن يضيف توضيحا بأن النظام الأساسي لا يجوز استخدامه في أنشطة حفظ المصنفات فحسب، بل أيضا في الخدمات والأنشطة ذات الصلة، مثل استبدال المواد المفقودة أو حفظ المصنفات العرضة لخطر التلف.

- ***كيف** يمكن تنفيذ أنشطة الحفظ بموجب الاستثناء؟*
  - أحكام إضافية لتوضيح التفاصيل المختلفة بشأن عملية الحفظ، مثل الشروط المتعلقة بعدد النسخ أو استخدامات التكنولوجيات الرقمية. وتختلف هذه العناصر عن الاستخدامات اللاحقة أو النهائية للنسخ المعدة لأغراض الحفظ من قبل المؤسسة أو الباحثين أو غيرهم؛ وسوف ترد مسألة هذه الاستخدامات في مجموعة أدوات لاحقة.

ومن المناسب أن هذه العناصر تعرض على شكل أسئلة وليس على شكل بيانات مباشرة. والنقطة الهامة هي أنه يمكن لكل دولة عضو أن تتخذ قرارها الخاص بشأن سياستها المتبعة عند إجابتها على كل سؤال، وبالتالي اتخاذ قرار بشأن نطاق نظامها الأساسي للحفظ وتطبيقه. وتعرض الرسوم البيانية الواردة في الملحق تفاصيل عن الخيارات المتاحة التي يمكن للدول الأعضاء أن تنظر فيها وتنتخبها لأنها تحدد عناصر قانون الحفظ الأنسب لذلك البلد.

ومن ثم، فإن الرسوم البيانية هي بمثابة مورد أولي مدروس ومنظم لفهم الأحكام البديلة الممكنة من أجل إعداد نظام أساسي للحفظ يكون مدروسا وفعالا. وبالتالي تتبع الخطوات العملية لصياغة الاستثناء المتعلق بحق المؤلف هذه المراحل الثلاث لوضع النظام الأساسي:

المرحلة 1: تحديد العناصر المختارة.
استشرافا للمرفق، سيجد القراء مخططات مفصلة تعرض وتنظم العناصر المحتملة للنظام الأساسي، مع صياغة وأحكام بديلة. وتيسر المخططات تقييم الخيارات المتاحة لإدراج المصطلحات في النظام الأساسي.

المرحلة 2: اختيار الصياغة القانونية.
تتيح الجداول البيانية الواردة في الملحق صياغة محتملة لإدراج كل عنصر في النظام الأساسي. ويمكن للشخص الذي يقوم بصياغة النظام الأساسي أن ينسخ اللغة المرغوبة وجمعها من أجل إعادة تجميعها في شكل قانوني.

المرحلة 3: وضع وصياغة مشروع النظام الأساسي.
الصياغة الواردة في الرسوم البيانية هي بمثابة نقطة بداية، ولكن سيلزم تنظيمها وتنقيحها في بنية متماسكة وشاملة، وربما تنظيمها بطريقة تنسجم مع الأسلوب وصياغة قانون حق المؤلف في الدولة العضو.

وتوخيا للوضوح، تشكل الرسوم البيانية الواردة في الملحق جزءاً من مجموعة الأدوات هذه من أجل إتاحة خيارات للدول الأعضاء، ومع ذلك، ينبغي ألا ينظر أي بلد بشكل واقعي في إدراج كل أو حتى معظم النقاط المعروضة هنا في قوانين حق المؤلف الخاصة به.
وفي الواقع، كثيراً ما تكتفي الدولة العضو باختيار *عدم إدراج* بعض التفاصيل في الرسوم البيانية. ولأنه يمكن للدول الأعضاء أن تختار عناصر مختلفة ويمكن أن تصوغ الصياغة ذات الصلة بطرق مختلفة، فإن العديد من الاستثناءات القانونية المختلفة ممكنة. وهذه الإمكانية للتنوع هي إحدى النقاط الرئيسية لتطوير مجموعة الأدوات هذه. وفي الحالة المثالية، سيستخدم كل بلد هذه المجموعة لمعرفة المزيد عن خياراته ومشروع قانون يتماشى على النحو الأمثل مع الاحتياجات والأولويات المحددة للبلد.

وعلى نفس المنوال، من المستصوب تحقيق قدر من التوافق بين الأنظمة الأساسية في مختلف البلدان. وإن تحقيق مستوى كبير من الاتساق في القانون المحلي يمثل أحد أهداف القانون الدولي لحق المؤلف. فعلى سبيل المثال، قد تعمل الدول الأعضاء مع بلدان أخرى في منطقتها، أو مع بلدان تقود الشركاء التجاريين، لصياغة نظام أساسي مشترك. وبحصول البلدان على صياغة مماثلة أو مشابهة في قوانينها الخاصة بحق المؤلف، يصبح بمقدور البلدان تحقيق أهدافها المحلية وتحقيق الاتساق العملي والقانوني في الوقت ذاته. وعلاوة على ذلك، وكما أشير إلى ذلك من قبل في مجموعة الأدوات هذه، فإن بعض التشابه بين استثناءات حق المؤلف في مختلف البلدان يمكن أن ييسر الأنشطة العابرة للحدود وتقاسم المجموعات.

باء. صياغة نموذج للقانون الأساسي

يظهر هذا القسم الفرعي من مجموعة الأدوات على "مراحل" عملية صياغة استثناء لقانون أساسي بشأن حق المؤلف للحفاظ على المصنفات في المكتبات والمؤسسات الأخرى. ويجري هنا تنفيذ المراحل الثلاث الملخصة أعلاه لبيان الكيفية التي يمكن بها لهذه المراحل أن تسهل صياغة نظام أساسي للحفظ يتسم بالمغزى والفعالية.

المرحلة 1: تحديد العناصر المختارة

من بين الرسمين البيانيين الواردين في الملحق، يختار واضعو السياسات الذين يعدون النظام الأساسي المصطلحات المنشودة لتصبح جزءا من قانون الدولة العضو. ويرد في الرسم البياني التالي مثال للاختيارات التي قام بها البلد الافتراضي، والتي نظمت في القوائم.

المرحلة 1: تحديد العناصر المختارة
ملاحظة: *ستقوم الدولة العضو الافتراضية أولا باستعراض الرسوم البيانية في مجموعة الأدوات هذه وتحديد المفاهيم والأحكام التي ستدرج في النظام الأساسي للحفظ في ذلك البلد، على النحو الوارد أدناه.*
من يمكن له تطبيق الاستثناء؟ • المكتبات • دور المحفوظات • المتاحف • مؤسسات التراث الثقافي • لا تستغل من أجل الربح • المؤسسات المعينة الأخرى، بما فيها الكيانات التجارية، فيما يتعلق بحفظ محفوظاتها المؤسسية. • يقوم به المسؤولون والموظفون
ما هي المصنفات التي يمكن تضمينها؟ • أي نوع من المنصفات • سواء منشور أو غير منشور • أعمال في المجموعة الدائمة للمؤسسة • المصنفات غير المتاحة بشكل معقول للاقتناء أو الاستبدال • المصنفات التي تكون عرضة لخطر الضياع أو في تقادم نسقها
لماذا يمكن تطبيق الاستثناء؟ • حفظ المصنفات • الاستعاضة عن المصنفات الضائعة أو المفقودة من المجموعة • المحافظة على المصنفات • المحافظة على التراث الثقافي

كيف يمكن تنفيذ أنشطة الحفظ بموجب الاستثناء؟ • التكنولوجيا الرقمية • إعداد النسخ بالكمية الضرورية حسب المعقول وكنتيجة عرضية لاستخدام التكنولوجيا • إدراج الإشعار بحق المؤلف كما يظهر في المصنفات الأصلية
أحكام وشروط إضافية *ملاحظة: عادة ما تدرج هذه الأحكام في مواضع أخرى من قانون حق المؤلف، وليس بالضرورة في استثناء الحفظ المحدد.* • القيود على مسؤولية التعدي • التحايل على أوجه الحماية التكنولوجية • عدم الإعفاء من الاستثناء بموجب التراخيص والاتفاقات • حفظ المصنفات اليتيمة • التسليم العابر للحدود وتلقي المصنفات والصور لأغراض الحفظ

المرحلة 2: اختيار الصياغة القانونية

تعرض الرسوم البيانية الواردة في الملحق بعض الصيغ النموذجية للمساعدة في عملية الصياغة. ويبين الرسم البياني أدناه الكيفية التي تستخدم بها العناصر المختارة في المرحلة 1 صياغة مماثلة، وفي الرسوم البيانية أيضا، التي يمكن استخدامها للبدء في صياغة النظام الأساسي نفسه.

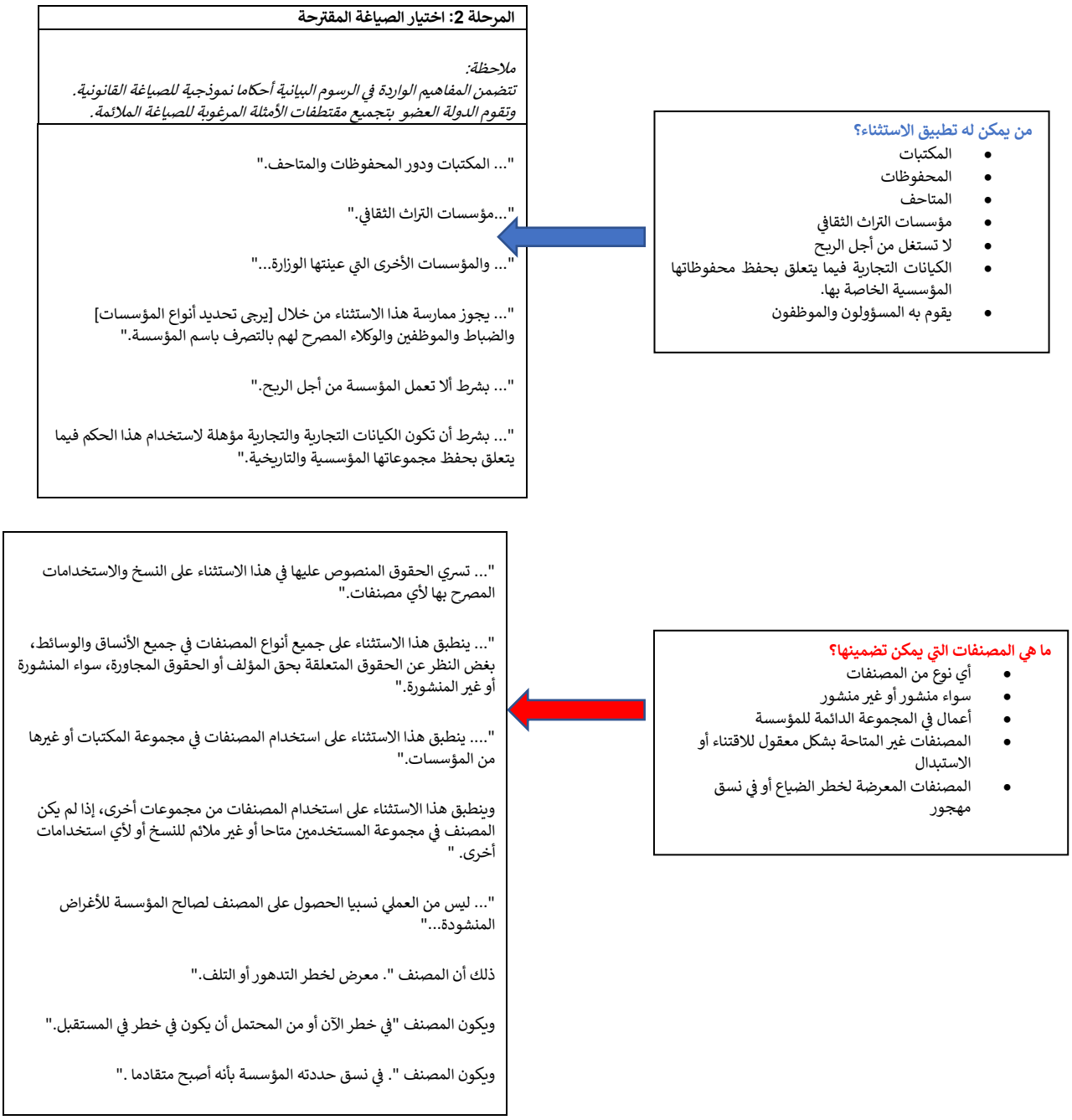

لماذا يمكن تطبيق الاستثناء؟

- حفظ المصنفات
- الاستعاضة عن المصنفات الضائعة أو المفقودة من المجموعة
- المحافظة على المصنفات
- المحافظة على التراث الثقافي

"...لأغراض الحفظ أو التجديد أو الصون..."

"... لأغراض صون التراث التاريخي والثقافي والعلمي..."

"... لأغراض إنشاء سجل دقيق للنسخة الأصلية..."

كيف يمكن تنفيذ أنشطة الحفظ بموجب الاستثناء؟

- التكنولوجيا الرقمية
- ويمكن إعداد النسخ بالكمية الضرورية حسب المعقول وعرضية في التكنولوجيا
- إدراج الإشعار بحق المؤلف كما يظهر في المصنفات الأصلية

".... يمكن للمؤسسة أن تستخدم النسخ المسموح بها بموجب هذا الاستثناء وتستخدمها بأي وسيلة تكنولوجية وبأي وسيلة، على سبيل المثال لا الحصر، التكنولوجيات الرقمية، بصرف النظر عما إذا كان المصنف موضوع المحافظة متاحا للمؤسسة في شكل رقمي أو خلاف ذلك...."

"...يجوز للمؤسسة التي تطبق هذا الاستثناء أن تقدم نسخا عن كل مصنف بكميات تكون ضرورية ومعتادة على نحو معقول لأغراض المحافظة على هدف الحفظ و كنتيجة عرضية للوسائل التكنولوجية المستخدمة...."

المرحلة 3: وضع وصياغة مشروع النظام الأساسي.

المرحلة 3 والأخيرة من العملية هي دمج المفاهيم والصياغة المقترحة في الشكل القانوني. ومن المحتمل أن تعتمد كل دولة عضو هيكلا قانونيا مختلفا من أجل الامتثال للعادات السائدة في البلد وصياغة القانون الشامل لحق المؤلف في البلد وأسلوبه. ومع ذلك، يوضح المثال التالي كيفية دمج العناصر والصياغة الواردة أعلاه في حكم قانوني متماسك.

المرحلة 3: وضع وصياغة مشروع النظام الأساسي

ملاحظة:
يتضمن مشروع النظام الأساسي أدناه المثال عن الصياغة الذي حبّذت الدولة العضو الافتراضية إدراجه في النظام الأساسي للبلد. وتتمثل النتيجة في صياغة نظام أساسي وتعديله بحيث يشمل الاحتياجات والأولويات المتميزة لتلك الدولة العضو.

بالرغم من الحقوق المنصوص عليها في المادة [*إدراج رقم*] من قانون حق المؤلف هذا، لا يعد الاستنساخ أو الاستخدام الآخر للمصنفات التي تتماشى مع هذه المادة [*إدراج رقم*] تعديا على حقوق حق المؤلف أو الحقوق المجاورة أو الحقوق المعنوية. ويعزز هذا الحكم مهمة حق المؤلف لخدمة المصلحة العامة من خلال التمكين من الحفاظ على التراث الثقافي المشترك. وتخدم أهداف حق المؤلف بوضع حدود وشروط استخدام المصنفات المحمية بحق المؤلف من أجل منع المنازعات مع مصالح أصحاب الحقوق. وتعكس شروط وحدود هذا الحكم مجتمعة احترام المصالح المتنوعة وفقاً للمبادئ الدولية.

من يمكن له تطبيق الاستثناء؟

(أ) يجوز للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومؤسسات التراث الثقافي وغيرها من المؤسسات التي تحددها الوزارة أن تعد نسخا عن المصنفات وتستخدمها بطريقة تتفق مع هذا النظام الأساسي، شريطة ألا تعمل المؤسسة من أجل الربح.

(1) بغض النظر عما سبق، يجوز للمكتبات ودور المحفوظات في الكيانات التي تعمل لتحقيق الربح إنتاج نسخ من المصنفات واستخدامها على النحو المسموح به بموجب هذا النظام الأساسي للحفاظ على سجلاتها المؤسسية والتاريخية ومجموعات المحفوظات الخاصة بها.

(2) ويمكن أن تمارس هذه الاستثناءات من قبل المؤسسة بوصفها كيانا قانونيا أو من قبل الموظفين والموظفين والوكلاء الذين يتصرفون باسم المؤسسة.

لماذا يمكن تطبيق الاستثناء؟

(ب) يجوز للمؤسسة أن تطبق الاستثناء على المصنف لغرض واحد أو أكثر من الأغراض التالية:

(1) حفظ المصنف أو استعادته أو المحافظة عليه في مجموعة المؤسسة أو في مجموعة مؤسسة أخرى من هذا القبيل؛

(2) استبدال مصنف مفقود أو مسروق أو لم يعد موجودا، أو تضرر أو تدهور إلى حد يتعذر معه قراءة المصنف أو استخدامه بطريقة أخرى بشكل معقول؛

(3) الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي والعلمي والحفاظ عليه.

ما هي المصنفات التي يمكن تضمينها؟

(ج) ينطبق هذا الاستثناء على جميع المصنفات في مجموعات المؤسسة، وعلى جميع أنواع المصنفات في جميع الأنساق والوسائط، بغض النظر عن الحقوق المتعلقة بحق المؤلف أو الحقوق المجاورة، وما إذا كانت منشورة أو غير منشورة. وينطبق أيضا على المصنفات التي يتم الحصول عليها مؤقتا من مجموعات أخرى إذا لم يكن المصنف في مجموعة المستخدمين متاحا أو غير ملائم للنسخ أو لأي استخدامات أخرى.

(د) لا يجوز استخدام أي مصنف وفقا لهذا الاستثناء إلا إذا قررت المؤسسة ما يلي:

(1) ليس من العملي بشكل معقول الحصول على المصنف لمجموعة المؤسسة للأغراض المنشودة، بما في ذلك البحث في السوق المتاحة فيما يتعلق بالمصنفات المنشورة؛

(2) المصنف في مجموعات المؤسسة هو أي من العناصر التالية: معرض لخطر التلف أو الضرر، سواء حاليا أو من المرجح أن يصبح عرضة للخطر في المستقبل، أو يكون في نسق حددته المؤسسة بأنه أصبح متقادما.

كيف يمكن تنفيذ أنشطة الحفظ بموجب الاستثناء؟

(هـ) ويجوز للمؤسسة أن تستخدم النسخ المسموح بها بموجب هذا الاستثناء وتستخدمها بأي وسيلة تكنولوجية وبأي وسيلة، على سبيل المثال لا الحصر، التكنولوجيا الرقمية، وبصرف النظر عما إذا كان المصنف الموضوع للحفظ متاحا للمؤسسة في شكل رقمي أم بغيره، ويجوز للمؤسسة أن تصدر هذه الكميات من النسخ على الوجه المعقول والضروري والعرفي لأغراض تتفق مع هذا النظام الأساسي وكنتيجة عرضية للوسائل التكنولوجية المستخدمة.

(و) وتشمل النسخ المعدة طبقا لهذا الاستثناء الإشعار بحق المؤلف كما قد يظهر في نسخة المصنف المنسوخ.

[نهاية النظام الأساسي]

الخاتمة

الغرض من مجموعة أدوات الحفاظ على المصنفات المحمية بحق المؤلف في مؤسسات التراث الثقافي هو أن تكون المورد الأول في سلسلة من الدراسات لبحث التقاطع بين ممارسات التراث الثقافي وقانون حق المؤلف. وإذ تضع البلدان أحكاما بشأن حق المؤلف تتناول واجب الحفاظ على المجموعات باستخدام مجموعة الأدوات هذه، فإن القضايا المتعلقة بالنفاذ إلى المجموعات يمكن أن تعتبر خطوة مقبلة محتملة في تطوير مجموعة الأدوات.

ويمكن مساعدة تطوير وتنفيذ الاستثناءات على حق المؤلف لأغراض الحفظ بدرجة كبيرة بتطوير أدوات قابلة للاستخدام وعملية، مثل القوائم المرجعية والمبادئ التوجيهية والسياسات. ويمكن النظر في التثقيف في مجال حق المؤلف للمتخصصين في التراث الثقافي، واستخدام بيانات البيانات الفوقية الخاصة بالحقوق التي تصف المصنفات المحفوظة في مجموعات، لضمان أن تشمل ممارسات إدارة المجموعات تقييمات للحقوق والمصالح. وبالتالي، وبالإضافة إلى استحداث مجموعات أدوات أخرى، يقترح هذا القسم الخطوات المقبلة المحتملة لاستكمال إدخال الاستثناءات المتعلقة بالحفظ.

وبالإضافة إلى التغييرات التشريعية الرامية إلى تيسير الحفاظ على مجموعات التراث الثقافي، يمكن لبعض الممارسات ذات الصلة أن تسهل إدارة الحقوق المسؤولة في المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف. ويمكن للقوائم المرجعية والسياسات والمبادئ التوجيهية أن تولف القانون وتسهل فهما أفضل لتطبيق القانون على ممارسات إدارة المجموعات. ويمكن تشجيع المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف على استخدام هذه التقنيات الإدارية بطرق تتماشى مع الممارسات المعيارية للولايات القضائية والمجتمعات المحلية والبروتوكولات التابعة لكل منها لضمان تطبيق استثناءات حق المؤلف لأغراض الحفظ بشكل متسق.

وقد أدت القوائم المرجعية، على سبيل المثال، دورا إيجابيا في هذا الصدد. ويتسم هذا الجهاز بأهمية خاصة عندما يقتضي القانون بعض الاعتبارات أو الشروط من أجل تطبيق استثناء بشأن حق المؤلف. ويمكن للقائمة المرجعية أن تضمن النظر في القضايا واتخاذ الخطوات بطريقة متسقة ومسؤولة من قبل الموظفين عند تطبيق استثناءات حق المؤلف على استخدام مجموعاتها.

وبالمثل، يمكن استخدام الاستبيانات لجمع المعلومات ذات الصلة عن الحقوق والمصالح المجتمعية والبروتوكولات، ولا سيما وقت الشراء، عندما يمكن للجهات المانحة، التي قد تكون صاحبة حقوق أيضا، أن تقدم معلومات مفيدة عن الحقوق المرتبطة بالمجموعات. على سبيل المثال، إذا كان مانح المجموعة يعرف أن بعض المواد قد تم الحصول عليها من مصادر أخرى، وإذا كان المانح يعرف أن بعض المواد تخضع لتصريحات وتراخيص طرف ثالث، فإن أي تفاصيل ومعلومات تم تأمينها في وقت الاقتناء يمكن أن تكون ضرورية في المستقبل. ويمكن أن تحدد هذه المعلومات ما إذا كان يمكن منح المجموعة أو الحقوق إلى المؤسسة، ويمكنها تحديد من له حقوق في الحالة المستبعدة لحدوث نزاعات مستقبلية مع أصحاب المطالبات. ويمكن أن تيسر المعلومات أيضاً، وبطريقة بناءة للغاية، عملية الوصول إلى أصحاب الحقوق في المستقبل عندما تريد المكتبات أو المتاحف أو دور المحفوظات أو الباحثون أو الناشرون استخدام المصنفات على نحو يؤثر على حقوق الطرف الثالث.

ويمكن أن تؤدي المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بحق المؤلف أيضا دورا إيجابيا في ضمان تطبيق حق المؤلف باستمرار من حيث صلته بمجموعات ممارسات إدارة المجموعات، بما في ذلك حفظ المصنفات. وسوف توجه المبادئ التوجيهية والسياسات الموظفين إلى تطبيق الاستثناءات وفقا للتوقعات الواردة في القانون، وتمشيا مع مهمة ورؤية مكتبهم أو دار المحفوظات أو المتحف الخاصة بهم. ولم تعتمد المحاكم في بعض الولايات القضائية هذا النهج فحسب، بل شجعتها باعتبارها ممارسة متسقة.[42] ونشرت الويبو، على سبيل المثال، عينات من المبادئ التوجيهية وسياسات حق المؤلف لفائدة المتاحف في عام 2013.[43]

وفي حين أن بعض المنظمات الدولية يمكنها، بل تتناول، قضايا حق المؤلف، سواء في الرسائل الإخبارية أو في إعداد المواد المكتوبة أو في المؤتمرات، فإن قانون حق المؤلف بصيغته المطبقة على حفظ المصنفات هو في نهاية المطاف القانون المحلي، وبالتالي سيتفاوت حسب الولاية القضائية. وبالتالي، لا بد من بذل جهود كبيرة على المستويات الوطنية لوضع وحدات تعليمية تتعلق بقانون حق المؤلف وممارسات إدارة المجموعات، بما في ذلك حفظ المصنفات، من أجل إعلام وتثقيف الموظفين المهنيين العاملين مع المجموعات لضمان تطبيق قانون حق المؤلف بصورة متسقة في ممارساتهم المهنية اليومية.

وهذه المجموعة هي نقطة بداية تلك العملية الرامية إلى تحسين الإطار القانوني، وتحسين تنفيذ القانون في العديد من المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف وغيرها من مؤسسات التراث الثقافي المتنوعة داخل كل دولة من الدول الأعضاء في الويبو. وينطوي الموضوع على عملية الحفظ بأوسع معانيه، ولكن على وجه التحديد على إنشاء استثناء لحق المؤلف من أجل تيسير نسخ الحفظ. وتتمثل المسألة العامة التالية في القدرة على النفاذ إلى تلك النسخ واستخدامها لأغراض التعلم أو التدريس أو البحث أو العرض أو غير ذلك من الأغراض؛ ومن المتوقع أن تكون هذه المسألة العامة موضوعا لمجموعة أدوات لاحقة تصدرها الويبو. وفي الوقت نفسه، تهدف مجموعة الأدوات هذه في المقام الأول إلى مساعدة المشرعين وواضعي السياسات وغيرهم من المسؤولين، ولكنها قد تصبح أيضا دليلا مفيدا للعديد من المهنيين العاملين في مؤسسات التراث الثقافي وفي إطارها، وهم يسعون إلى تنفيذ متطلبات قانون حق المؤلف والعمل بها. والمتخصصون في التراث الثقافي هم أيضا أكثر من مجرد ملتزمين بالقانون. وهم في وضع مهم للعمل مع المسؤولين الحكوميين

للمساعدة في صياغة القانون والإبلاغ عن تجاربهم. ويمكننا جميعا، من خلال تعليقاتهم، أن نتعلم ما إذا كان إطارنا القانوني فعالا وما إذا كانت الأهداف الحاسمة لحفظ الثقافة قيد التنفيذ بالفعل.

الملحق: الرسوم البيانية للعناصر القانونية

الرسوم البيانية الواردة أدناه هي وسيلة لاستعراض مختلف العناصر الممكنة للاستثناء القانوني التي تسمح للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات الأخرى بنسخ المصنفات المحمية بحق المؤلف واستخدامها لأغراض حفظها والأنشطة المرتبطة بها، وتوليفها. وهي تمثل العناصر القانونية الموجودة بالفعل في تشريعات الدول الأعضاء في الويبو بشأن حق المؤلف والتي تتضمن استثناءات لأغراض الحفظ.

والرسوم البيانية أدوات مرجعية يمكن للقارئ أن يبني عليها العناصر النظامية. والوظيفة الرئيسية لهذه الرسوم البيانية هي تيسير صياغة نص قانوني أو حكم قانوني آخر يصبح استثناء من حقوق المؤلف للحفاظ عليه من قبل المؤسسات المعنية. وتؤكد الجداول أيضا على أن للبلدان خيارات كثيرة في صياغة القوانين. وقد تحتاج بعض البلدان إلى نظام أساسي ينطبق على العديد من المؤسسات المختلفة ويسمح بحفظ مجموعة واسعة من المصنفات في المجموعات. وقد يكون لدى البلدان الأخرى سبب للسماح للأنواع المحدودة من المؤسسات بممارسة المرونة والفرص بموجب القانون، وربما توسيع نطاق الاستثناء ليشمل فئات معينة من المصنفات.

من المؤكد أن أي دولة لن تدرج كافة المفاهيم والتفاصيل في قانونها؛ من المرجح أن يكون القانون الشامل مرهقًا ومعقدًا للغاية بحيث لا يمكن تنفيذه ومتابعته فعليًا. علاوة على ذلك، فإن اختيار حذف بعض المفاهيم من القانون هو في حد ذاته قرار استراتيجي أو سياسي. إذا كان المفهوم غير مناسب لاحتياجات وثقافة دولة عضو، فإن تركه قد يكون في بعض الأحيان الخطوة الأكثر حكمة. ومن الجدير بالذكر أن الهدف الرئيسي لمجموعة الأدوات هذه هو تمكين كل دولة من معرفة المزيد عن الخيارات المتاحة أمامها وصياغة نظام أساسي يتوافق على النحو الأمثل مع الاحتياجات والأولويات المحددة للدولة.

ونظمت الرسوم البيانية التالية على نحو يسمح للمشرعين بتحديد العناصر المحتملة للنظام الأساسي للحفظ على نحو فعال وتوجيه صياغة النظام الأساسي الذي يناسب احتياجات أي من الدول الأعضاء. ولتحقيق هذا الهدف، تنظم الرسوم البيانية حول فئات وفئات فرعية. ومن المؤكد أن التشريع الهادف سيتناول جميع الفئات ومعظم أو كل *الفئات الفرعية* للقضايا. وضمن هذه *الفئات الفرعية* توجد الخيارات التفصيلية التي قد يختارها المشرع. وفي أجزاء مختلفة من مجموعة الأدوات هذه، يمكن وصف هذه التفاصيل على أنها "عناصر" أو "مفاهيم" أو تحديدها بمصطلحات أخرى. وبغض النظر عن التسمية، فإن النقاط المحددة هي تفاصيل يجب مراعاتها. ومرة أخرى، من غير المتوقع أن تقوم أي دولة بإدراج كافة التفاصيل. وإن مثال النظام الأساسي الموجود في مجموعة الأدوات هو مثال لنظام أساسي يعتمد على مجموعة مدروسة جيدًا من القضايا والخيارات، ومن المؤكد أن المثال لا يتضمن جميع المفاهيم من الرسوم البيانية.

الفئة ألف:
من يمكن له تطبيق الاستثناء؟

هدف هذا القسم:
تحديد المؤسسات التي يسمح لها بتطبيق الاستثناء.

<table>
<tr><td colspan="2">الفئة الفرعية ألف.1:
نطاق المؤسسات</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">يمكن السماح للعديد من الأنواع المختلفة من المؤسسات باستخدام استثناء حق المؤلف. ومع تزايد توافر المعدات والخبرات المهنية، تنخرط العديد من المؤسسات في ممارسات الحفظ. وحتى إذا لم يكن لدى مؤسسة ما برنامج حفظ كامل، فقد يكون لها مجموعات نادرة أو مميزة تحتاج أحيانا إلى نسخ لدعم برنامج للحفظ في أماكن أخرى. وسيمكن برنامج الحفظ الأكثر فعالية أكبر عدد من المؤسسات من المشاركة.</td><td></td></tr>
<tr><td>اختيار أي واحد أو كل ما هو مناسب:</td><td>ملاحظات وتعليقات:</td><td>مثال عن الصياغة:</td></tr>
<tr><td>"المؤسسة"</td><td>يشير مصطلح "المؤسسة" إلى أي نوع من المنظمات التي يمكن أن تمارس حقوق الاستخدام بموجب الاستثناء. وفي حين يمكن أن يشير النظام الأساسي أحيانا إلى "المؤسسات" التي تستخدم الاستثناء، يجب أن يحدد النظام الأساسي المكتبات وأنواع المؤسسات الأخرى التي تدخل في نطاق القانون.</td><td></td></tr>
</table>

المكتبات	يمكن أن تكون "المكتبة" مؤسسة تتألف من العديد من الأوصاف المختلفة، وتخدم طائفة واسعة من المستخدمين والباحثين. ومن الأنواع المألوفة للمكتبات المكتبات العامة والمكتبات الأكاديمية ومكتبات البحث المتخصصة والحكومات والمكتبات الوطنية ومكتبات الأعمال والشركات. ويمكن تطبيق نظام أساسي للحفظ على جميع أنواع المكتبات، أو قد يكون لدى الدولة العضو سبب عدم تطبيقها إلا على أنواع معينة من المكتبات. ونظرا لأن برامج الحفظ تحدث في العديد من أنواع المكتبات، ينبغي توخي الحذر عند تضييق القائمة.	*تحديد أنواع المؤسسات:* ويمكن ممارسة الاستثناء عن طريق: "...المكتبات ودور المحفوظات..." "...المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات العلمية والبحثية والمؤسسات التعليمية..." "...مؤسسات التراث الثقافي..." *يمكن تقييد بعض المؤسسات:* ... المؤسسات العلمية والبحثية والمؤسسات التعليمية، ولكن فقط فيما يتعلق بالمكاتب أو الدوائر داخل تلك المؤسسات التي تعمل بوصفها مكتبات أو دور محفوظات أو متاحف... " *يمكن الإضافة إلى الحكم ما يلي:* "... والمؤسسات الأخرى كما عينتها الوزارة." ملاحظة: وحتى هذه الأنواع المألوفة من المؤسسات نادرا ما تحدد في النظام الأساسي. وقد يكون من الأفضل وضع قائمة بأنواع المؤسسات وعدم محاولة تعريفها. وسيحتاج أي تعريف إلى مواجهة مع الطبيعة المتغيرة للمكتبات وغيرها من المؤسسات وعدم تضييق أهلية مختلف المؤسسات بلا داع للمشاركة في خدمات الحفظ. في الوقت الذي تتسم فيه المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات الأخرى بالتنوع الشديد والتغير المطرد، فإن أي تعريف اليوم يتقادم بسرعة.
المحفوظات	"المحفوظات" من العديد من الأنواع التي تضم مجموعات متنوعة والعديد من البعثات المختلفة. فيمكن، على سبيل المثال، أن تكون المحفوظات وكالة حكومية، تقوم بجمع السجلات الحكومية والحفاظ عليها، أو يمكن أن تكون مركزا للبحوث متخصص في الحفاظ على مخطوطات فريدة وغير منشورة تتعرض لخطر الفقدان المطرد. وقد تكون المحفوظات أيضا وحدة من المكتبات تجذب مجموعات من جميع أنواع المصنفات في الخدمة إلى الأوساط البحثية، أو قد تكون مكتبا داخل كيان تجاري، وتجمع سجلات لتاريخ الأعمال التجارية.	
المتاحف	ليس من الضروري تعريف "المتحف" في النظام الأساسي، رغم أن النظام الأساسي يمكن أن ينص صراحة على أن المتاحف تقع ضمن نطاقها، وربما تحدد أنواع المتاحف أو التفاصيل الأخرى. ولدى كثير من البلدان قانون غير قانون حق المؤلف ينطبق على المتاحف، وقد يشير الاستثناء المتعلق بحق المؤلف إلى المتاحف في نطاق تلك القوانين الأساسية.[44]	
مؤسسات التراث الثقافي	يمكن أن تشمل أنواع أخرى من المؤسسات التي تدخل في نطاق القانون ما يلي: المسارح والجمعيات التاريخية والمواقع التاريخية والحدائق والمعالم الوطنية والعديد من المنظمات الأخرى.	
المؤسسات العلمية والبحثية	سيمكن هذا النطاق القانون من الوصول إلى مؤسسات البحث المستقلة التي قد تكون لديها مجموعات نادرة متخصصة في حاجة إلى الحفظ، ولكنها قد لا تتلاءم مع المفهوم العام للمكتبة.	
المؤسسات التعليمية	قد يكون للمؤسسات التعليمية مكتبات أو متاحف أو دور محفوظات أو تمتلك مجموعات من المصنفات نادرة أو متخصصة وتحتاج إلى الصون. ويمكن أن ينطبق النظام الأساسي على جميع هذه المؤسسات، أو قد يشمل قائمة أضيق، حسب مستوى المؤسسة، مثل أي مستوى؛ والمستوى الأعلى؛ والكلية والجامعة؛ وما إلى ذلك. وهناك نقطة خفية ولكنها مهمة هي أن الاستثناء ينطبق قانونيا على المؤسسة الأم، لأن هذا الكيان يواجه في معظم الحالات المسؤولية القانونية. ويمكن أن يحدد النظام الأساسي أن أنشطة الحفظ يمكن أن تضطلع بها المكتبة أو مؤسسة أخرى.	
المؤسسات المحددة	يجوز منح المكتب الحكومي صلاحية تحديد الشروط وتحديد المكتبات أو المؤسسات الأخرى التي يجوز لها الانتفاع بالاستثناء.	

خيار اختياري:		
الموظف المعتمد أو الموظف أو الوكيل للتصرف نيابة عن المؤسسة	عادة ما يعني تسجيل مؤسسة ما في النظام الأساسي أن الأفراد الذين يتصرفون بالنيابة عنها مؤهلون للتصرف والتمتع بالحماية من المسؤولية؛ وقد تكون لبعض البلدان حاجة إلى تحديد أن الأفراد يدخلون في نطاق الاستثناء. وبالمثل، غالباً ما تستفيد المؤسسات من الاستعانة بأطراف ثالثة لأداء خدمات معينة، مثل المسح الرقمي والتخزين والنفاذ الإلكترونيين. ويكفل النظام الأساسي لكل الأطراف الحصول على تصريح واضح بموجب النظام الأساسي.	*يمكن إضافة ما يلي:* "... يجوز ممارسة هذا الاستثناء من خلال [يرجى تحديد أنواع المؤسسات] والضباط والموظفين والوكلاء المصرح لهم بالتصرف باسم المؤسسة..." *يمكن إضافة ما يلي:* "... يمكن للمؤسسة أن تحتفظ بخدمات أطراف ثالثة لأداء أفعال محددة أو تقديم خدمات محددة لتعزيز تطبيق المؤسسة وممارسة الحقوق والفرص بموجب هذا الاستثناء..."
خيار اختياري:		
مؤسسة وطنية أو مؤسسة محددة أخرى.	أتاح بعض الدول الأعضاء فرصا مختلفة للحفظ لفائدة مكتباتها الوطنية فقط. ومن الأمثلة على ذلك الإقراض على الصعيد الوطني للكتب الرقمية أو الحفظ المنهجي للأفلام السينمائية التاريخية.	ملاحظة: تنطبق قوانين الحفظ التي تدخل ضمن نطاق مجموعة الأدوات هذه عموما على العديد من المؤسسات ولا يمكن استخدامها بحكم طبيعتها من قبل كيان واحد فقط. وربما كان من الأفضل إدراج نظام أساسي يطبق على أحد البرامج وإحدى المؤسسات في نظام أساسي منفصل.

الفئة الفرعية ألف.2: **خصائص المؤسسات**		
أيا كان تعريف "المكتبة" أو "المحفوظات" أو أي مؤسسة أخرى، فإن الاستثناءات قد تحدد خصائص معينة للمؤسسة.		
تحدد الأحكام التالية الشروط الاختيارية. ويجوز للدولة العضو أن تختار عدم إدراج أي من هذه المفاهيم في الاستثناء القانوني. وإذا أدرجت دولة ما هذه الأحكام، فينبغي لها أن تختار لا أكثر من حكم واحد من "المجموعة 1" وليس أكثر من حكم واحد من " المجموعة 2 ".		
المجموعة 1		
المفهوم الاختياري: *الطابع غير التجاري*	*ملاحظات وتعليقات:*	*مثال عن الصياغة:*
لا يجوز استخدام الاستنساخ أو الاستخدامات التي تتم بموجب الاستثناء لأغراض تجارية مباشرة أو غير مباشرة.	يطبق الاستثناء على جميع المؤسسات المؤهلة، لكن الخدمة المحددة الواردة في الاستثناء يجب أن تكون غير تجارية.	*وفيما يلي بعض الأحكام الاختيارية؛ وبعض الأنظمة الأساسية لا تقتضي أيا من هذه الشروط.*
يجب ألا تؤدي أنشطة المؤسسة إلى تحقيق ربح مباشر أو غير مباشر.	يطبق الاستثناء على المؤسسات المؤهلة ولكن فقط إذا كانت أنشطتها غير تجارية.	*قد يضيف إلى تعيين المؤسسات ما يلي:* *" ... بشرط ألا تخدم أنشطة المؤسسة أي ربح مباشر أو غير مباشر."* *الحكم البديل:* *" ... بشرط ألا تكون الأنشطة المنفذة بموجب هذا الحكم لأغراض تجارية مباشرة أو غير مباشرة."* *الحكم البديل:* *"... بشرط ألا تعمل المؤسسة من أجل الربح..."* *ملاحظة:* *مع أنه قد يبدو من المنطقي اشتراط أن يكون لدى المؤسسة طابع "غير ربحي" رسمياً بموجب جزء آخر من القانون الوطني،*
لا تتكبد المؤسسة الغرض من الربح التجاري المباشر أو غير المباشر.	ويطبق الاستثناء فقط إذا كان للمؤسسة نفسها غرض غير تجاري.	

		فإن إقامة هذا الرابط يثير مشاكل من خلال التقييد الفعال لأحكام حق المؤلف على الأطراف التي وفت بمتطلبات الضرائب وقانون الشركات التي لا صلة لها بالموضوع.
المجموعة 2		
المفهوم الاختياري: *النفاذ إلى الجمهور*	*ملاحظات وتعليقات:*	*مثال عن الصياغة:*
يجب أن تكون المؤسسة مفتوحة أمام الجمهور.		*فيما يلي بعض الأحكام الاختيارية؛ وبعض الأنظمة الأساسية لا تقتضي أيا من هذه الشروط.* *قد يضيف إلى تعيين المؤسسات ما يلي:* *"... بشرط أن تكون المؤسسة مفتوحة للجمهور إما في موقع المؤسسة أو عن طريق الخدمات المقدمة عبر الإنترنت أو عن بعد..."* *الحكم البديل:* *"... يجوز للباحثين والمستخدمين غير المنضمين إلى المؤسسة استخدام المجموعات أو الخدمات..."* *الحكم البديل:* *"... بشرط أن تكون المؤسسة مدعومة بقدر كبير من الأموال العامة...."*
يجب أن تكون المؤسسة مفتوحة أمام الجمهور أو على الأقل بناء على طلب الباحثين الذين لا ينتمون إلى المؤسسة.		
يجب أن تكون المؤسسة في متناول الجمهور إما مباشرة أو من خلال الإعارة بين المكتبات.		
يجب أن تدعم المؤسسة الأموال العامة.		

الفئة باء:
ما هي المصنفات التي يمكن تضمينها؟

هدف هذا القسم:
تحديد المصنفات التي يمكن نسخها أو إدراجها بموجب أحكام الاستثناء.

الفئة الفرعية باء.1: **نطاق المصنفات**		
يظهر التراث الثقافي في مجموعة واسعة من المصنفات في جميع الوسائط والأنساق، بما في ذلك الكتب والموسيقى والأفلام السينمائية والمصنفات الفنية بجميع أشكالها والبرامج الحاسوبية. وقد تكون جميع هذه الأنواع المختلفة من المصنفات في حاجة أيضا إلى الحفظ. ويمكن أن يحدد قانون حق المؤلف نطاق المصنفات في إطار استثناء الحفظ؛ وكلما اتسع نطاق المصنفات، كلما زادت متانة برنامج الحفظ. وتوجد أكبر الخيارات في بداية القائمة؛ وهناك خيارات أكثر تقييدا في نهاية القائمة.		
اختيار أي واحد أوكل ما هو مناسب:	*ملاحظات وتعليقات:*	*مثال عن الصياغة:*
المصنفات	هذا هو أوسع خيار ممكن، ويمكن أن يسمح بتنفيذ أقوى برنامج للحفظ.	*الصياغة الممكنة:* "... تنطبق الأنشطة المسموح بها بموجب هذا الاستثناء على الاستنساخ والاستخدامات المسموح بها لأية مصنف..."
المصنفات المحمية بحق المؤلف	لقد طبقت بعض الدول الأعضاء على وجه التحديد قوانينها الخاصة بالحفاظ على " المصنفات المحمية بحق المؤلف". "وقد يساعد هذا الحكم على توضيح أن استثناء الحفظ ينطبق على المصنفات المحمية بموجب القانون. ومع ذلك، فإن هذا الشرط الإضافي غير ضروري لأن المصنفات غير المحمية بحق المؤلف موجودة في الملك العام، ولا توجد حاجة إلى استثناء بشأن حق المؤلف.	
خيار اختياري: *تحديد مصدر المصنف*		
يجب أن تكون المصنفات في مجموعة المؤسسة التي تصنع النسخة. عادة ما يكون المصنف في المجموعة إذا كانت المؤسسة تملك النسخة أو تمتلكها بشأن قرض طويل الأجل أو ترتيبات أخرى طويلة الأجل أو غير محددة المدة.	من المعتاد أن تسمح الاستثناءات المتعلقة بالحفظ للمؤسسة بنسخ المصنفات التي تكون في مجموعاتها الخاصة فقط. وليس الغرض من هذا الحكم منع المكتبة من اقتراض أي عمل من مؤسسة أخرى من أجل القيام بالنسخة، أو منع مؤسسة ما من تقديم نسخة بالنيابة عن مؤسسة تحتاج إلى نسخة الحفظ. ويمكن أن تنشأ تلك الظروف بسهولة إذا كان المصنف الذي يتعين الحفاظ عليه مفقودا أو قد تعرض لأضرار جسيمة. وترد الصياغة المقترحة بشأن هذه النقاط في العمود التالي.	*يمكن إضافة ما يلي:* "...ينطبق هذا الاستثناء على استخدام المصنفات في مجموعة المكتبات أو غيرها من المؤسسات..." *يمكن للمكتب أن يتوسع:* "... ينطبق هذا الاستثناء على استخدام المصنفات في مجموعة المكتبات أو غيرها من المؤسسات، مع مراعاة الاستثناءات من النظام الأساسي التي تسمح بنسخ المصنفات من مجموعات مؤسسة أخرى." *البديل:* "... ينطبق هذا الاستثناء على استخدام المصنفات في المجموعة، شريطة ألا تكون المؤسسة على علم أو ليس لديها أسباب معقولة لاستنتاج أن المصنف لم يُنتج أو يلم يحصل عليه أو لم يُرخص بطريقة مشروعة..." *من المفيد إضافة:* "...ويسمح هذا الاستثناء باستخدام المصنفات التي تحصل عليها المؤسسة عن طريق الاستعارة أو بطريقة أخرى، من مجموعات أخرى، إذا لم يكن المصنف في مجموعة المؤسسة متاحا أو غير ملائم للنسخ أو أي استخدامات أخرى... "
ويجب أن يكون المصنف المراد نسخه في المجموعة بعبارة "الاستمارة الأصلية" كما أعدها المؤلف أو المبتكر الآخر.	ترمي هذه الصياغة إلى منع وضع "نسخة من نسخة" يمكن أن تضر بسوق النسخة الأصلية. ومع ذلك، فمن غير المحتمل أن تؤثر تلك الآثار. ويمكن أن يتدخل هذا التقييد أيضا في الحفاظ على البنود النادرة أو في مجموعات الوثائق التي تمثل مزيجا من النسخ الأصلية والنسخ. وفي جميع الحالات، يمكن لهذا الشرط أن يحول دون إتاحة نسخ جديدة	

	للحفظ عندما تتغير التكنولوجيات أو عندما تكون نسخة الحفظ نفسها تتدهور أو تفقد.	"... يسمح هذا الاستثناء لمؤسسة أخرى بتقديم وتسليم نسخة بناء على طلب المؤسسة التي تحتاج إلى نسخة الحفظ، إذا لم يكن المصنف في مجموعة المؤسسة الطالبة متاحا أو غير مناسب للنسخ أو لأي استخدامات أخرى."
المصنفات في مجموعة مؤسسات أخرى.	قد يكون هذا الحكم حاسما للسماح لمكتبة ما بأن تقترض مصنفا من أجل الحصول على نسخة منه وفقا لما يسمح به النظام الأساسي. ويكتسي اقتراض العمل أهمية بالغة عندما تفقد النسخة الواردة في المجموعة أو تتضرر، كما هو موضح أعلاه.	
خيار اختياري: *تحديد أنواع المصنفات*		
أنواع المصنفات التي يمكن استخدامها بموجب الاستثناء.	تمتد الاحتياجات والقدرات الحديثة للحفظ لتشمل جميع أنواع المصنفات. وتحدد الأنظمة الأساسية في بعض الدول الأعضاء الاستثناء على أنواع معينة من المصنفات؛ وتبحث آثار هذه التقييدات لاحقا في هذا القسم.	*وفيما يلي بعض الأحكام الاختيارية؛ وبعض الأنظمة الأساسية لا تقتضي أيا من هذه الشروط.* *يمكن إضافة ما يلي:* "... فيما يتعلق بالمحافظة، ينطبق هذا الاستثناء على جميع أنواع المصنفات في جميع الأنساق والوسائط..."
توضيح أن نطاق المصنفات يشمل المصنفات غير المنشورة وأن الاستثناء ينطبق على حق المؤلف والحقوق المجاورة.	لأن مصنفات التراث الثقافي يمكن أن توجد بجميع أشكالها، ولأن بعض القوانين الحالية تحد من أنواع المصنفات، فقد يكون من المهم توضيح نطاق المصنفات. ومن الأهمية بمكان إدراج المصنفات غير المنشورة من جميع الأنواع، فضلا عن المصنفات السمعية البصرية والإذاعية والمصنفات المسجلة. أما مجموعات المحفوظات فهي في الغالب مصنفات غير منشورة، وبالنظر إلى طابعها الحساس والنادر أو الفريد، فإنها غالبا ما تكون في حاجة ماسة إلى الحفظ. من الضروري أيضاً حفظ المصنفات المنشورة، ولكن المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح للناشرين قد تبرر الحاجة إلى فحص السوق بحثاً عن نسخة متاحة من المصنف المنشور قبل عمل نسخة الحفظ. ويرد ذكر هذا المفهوم بالتفصيل أدناه. والمصنفات السمعية البصرية والبرامج الإذاعية والمصنفات المسجلة، سواء كانت رقمية أو تناظرية، غالبا ما تكون لها نفس احتياجات الحفظ الحرجة، لا سيما وأن العديد من الأنساق الصادرة في القرن العشرين تكون قابلة للاحتراق ولكنها غير مستقرة كيميائيا، أو تكون قابلة للتطبيق فقط على الأجهزة التي ما فتئت تتقادم باطراد. *الصياغة التي ينبغي تجنبها:* "المصنفات المكشوف عنها." ويعني هذا المفهوم شيئا أقل مما نشر، وموجود في قوانين عدد قليل من البلدان. وليس هناك ما يدعو إلى فرض هذا الحد على حفظ المصنفات، وليس مفهوما راسخا في معظم البلدان. *الصياغة التي ينبغي تجنبها:* "المصنفات المستثناة." تستبعد بعض الدول الأعضاء صراحة أنواعا معينة من المصنفات من نطاق الاستثناء، مثل البرمجيات. وقد ثبت أن هذه الشروط تعد قيدا صارما على حفظ المصنفات. ورغم أنه ربما كان هناك ما يدعو إلى استبعاد بعض المصنفات في بعض السنوات السابقة، إلا أن تلك المصنفات هي الآن في حاجة ماسة إلى االحفظ ولها أهمية	*يمكن إضافة ما يلي:* "... ينطبق هذا الاستثناء على جميع أنواع المصنفات في جميع الأنساق والوسائط، بغض النظر عن الحقوق المتعلقة بحق المؤلف أو الحقوق المجاورة، سواء المنشورة أو غير المنشورة." *يمكن إضافة ما يلي:* "... بما في ذلك أي رسوم توضيحية أو صور أو عروض أو رسوم بيانية أو غيرها من العناصر التي ترافق أي مصنف أو جزء منه..." *يمكن إضافة ما يلي:* "... بما في ذلك دون تحديد نوع المصنف القابل للحماية بموجب قانون حق المؤلف أو الحقوق المجاورة، بما في ذلك دون تقييد المصنفات السمعية البصرية والبرامج الإذاعية والتسجيلات الصوتية..."

	ثقافية هامة. ومن المرجح أيضا أن يؤدي استبعاد بعض المصنفات اليوم إلى ظهور حاجة لإعادة النظر في النظام الأساسي ومراجعتها عند تغير احتياجات الحفظ.	
توضيح أن نطاق المصنفات يشمل المصنفات الرقمية.	بالنظر إلى أن جميع أنواع المصنفات يمكن أن تجسد التراث الثقافي وتكون بالتالي ملائمة للحفظ، يجب أن يشمل الاستثناء المصنفات التي "تولد رقميا." والواقع أن العديد من المصنفات الرقمية مثل أقراص الفيديو الرقمية السينمائية والألعاب الحاسوبية والبرمجيات تحتاج إلى المحافظة عليها.	*يمكن إضافة ما يلي:* "... ينطبق هذا الاستثناء على جميع أنواع المصنفات في جميع الأنساق والوسائط، بغض النظر عما إذا كان المصنف قد أعد أو نشر أو كان متاحا في مجموعة المؤسسة في شكل رقمي أو تناظري أو بوسيلة أخرى..."

الفئة الفرعية باء.2: **شرط المصنفات**		
	يجوز أن يحدد استثناء بشأن حق المؤلف شروط أو خصائص النسخة المحددة من المصنف الموجود في مجموعة المؤسسة التي تحتاج إلى نسخة الحفظ. فعلى سبيل المثال، قد يقتضي قانون الحفظ أن يكون المصنف قد تكبد، أو يكون في خطر التكبد، بعض الخسارة أو الضرر قبل أن تقوم المؤسسة بإعداد النسخة. ولأن هذه الأحكام تحد من الهدف الرئيسي المتمثل في دعم صون التراث الثقافي، ينبغي للدول الأعضاء أن تدرج هذه الأحكام بشيء من الحذر. كما أن هذه المفاهيم لا مبرر لها في كثير من الأحيان فيما يتعلق بالمصنفات غير المنشورة ومجموعات المحفوظات، حيث لن يكون للنسخ لأغراض الحفظ أثر يذكر في سوق المصنفات.	
اختيار أي واحد أو كل ما هو مناسب:	*ملاحظات وتعليقات:*	*مثال عن الصياغة:*
الحفظ الاستباقي.	قبل استعراض توافر المصنف أو وضعه، على النحو المفصل أدناه، يمكن للدولة العضو أن تنظر في الموعد الذي يمكن فيه الحفاظ على المصنف، بصرف النظر عن وضعه أو غير ذلك من الظروف. وفيما يتعلق بالمصنفات الفريدة أو النادرة أو غير المنشورة التي كثيرا ما لا يمكن الاستغناء عنها، والمصنفات التي قد تتعرض لخطر الضرر، يجوز للقانون أن يسمح للمؤسسات بنسخ الحفظ دون الاضطرار إلى انتظار اندلاع حريق أو فيضان أو كارثة أخرى.	*الخيار:* *".... يجوز نسخ أي مصنف خاضع لنظام الحفظ هذا واستخدامه بطريقة أخرى بما يتفق مع هذا النظام الأساسي لأغراض حفظ المصنف..."* *الخيار:* *"... من أجل ضمان الحفاظ على المصنفات التي قد تكون نادرة أو ذات أهمية ثقافية، يجوز للمؤسسة أن تضع النسخ الاحتياطية بطريقة تتماشى مع هذا النظام الأساسي دون اشتراط أن يكون المصنف قد فقد أو تلف أو لحق به ضرر آخر..."*
توفر نسخة من المصنف في السوق.	يتطلب القانون الحالي في بعض الدول الأعضاء أن تفحص المؤسسة سوق شراء مصنف بديل في السوق، بدلا من القيام بنسخة. ويرتبط هذا المفهوم بشكل أساسي بالمصنفات المنشورة، وذلك بسبب المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح للناشرين. وقد ترغب الدول الأعضاء في قصر هذا الحكم على المصنفات المنشورة. ومعظم الأحكام بهذه النقطة بسيطة، ولكن بعض الدول الأعضاء تفرض متطلبات متطورة وصارمة. ويجب تنفيذ أي شرط لفحص السوق بطريقة لا تثقل كاهل هدف الحفظ دون داع ويكون من الواقعي أن تستوفيه المكتبات والمؤسسات الأخرى في جميع أنحاء الدولة العضو.	*درجة الاستعداد:* "...فيما يتعلق بالمصنفات المنشورة، قررت المؤسسة أنه ليس من عملي نسبيا الحصول على عمل جمع المؤسسة للأغراض المنشودة..." "...فيما يتعلق بالمصنفات المنشورة، قررت المؤسسة، بعد جهد معقول، أنه لا يمكن الحصول على نسخة غير مستخدمة من المصنف بسعر عادل..." *يمكن إضافة ما يلي:* "...فيما يتعلق بالمصنفات المنشورة، أجرت المؤسسة بحثًا معقولاً في السوق عن نسخة جديدة من المصنف بسعر عادل ولم تجد مثل هذه النسخة المناسبة لتلبية احتياجات الحفظ..." *الوسائل المتاحة:* "... لا يمكن الحصول على نسخة غير مستخدمة من المصنف في ظروف معقولة..." "... لا يمكن الحصول على نسخة غير مستخدمة من المصنف عبر القنوات التجارية العادية..."

		من الممكن أن يضيف المزيد من التفاصيل: "... يحصل على نسخة غير مستخدمة من المصنف، من صاحب الحقوق أو بموجب تصريح منه..."
ويجب أن يكون المصنف المراد نسخه بحاجة إلى الحفظ أو الاستبدال.	قد يقتضي وضع نظام أساسي للحفظ أن يكون المصنف المعني بحاجة إلى الحفظ، إما بسبب الفقدان أو التلف أو بسبب بعض أوجه القصور الأخرى، أو أن يكون بدرجة ما من خطر الإصابة بعلة من هذا القبيل. ولأغراض الحفظ، يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأنه لا يشترط في النظام الأساسي أن يكون المصنف قد تكبد بالفعل خسارة أو ضرر قبل نسخه. ويتضمن الجزءان الثاني والثالث من مجموعة الأدوات دراسة مفصلة للحاجة إلى الحفظ الاستباقي، ولا سيما من أجل التصدي للظروف الحديثة.	*الأحكام التالية اختيارية:* "... ينطبق الاستثناء على المصنفات المفقودة أو المسروقة أو التالفة أو التي قررت المؤسسة أنها معرضة لمخاطر من هذا القبيل..." *وتشمل المفاهيم الأخرى التي يمكن إدراجها في هذه القائمة ما يلي:* ... هش... ...غير موجود في المجموعة... ...أصبح غير قابل للاستخدام... ...نادر... ...ذا أهمية استثنائية... ...في نسق أصبح متقادما...

الفئة جيم:
لماذا يمكن تطبيق الاستثناء؟

هدف هذا القسم:
تحديد الغرض من تطبيق الاستثناء القانوني وإعداد النسخ وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة.

الفئة الفرعية جيم.1: **سبب إعداد النسخة**		
من الواضح أن هذه المجموعة تركز على القضايا المتعلقة بحفظ المصنفات المحمية بحق المؤلف، ومن السهل القول ببساطة إن الغرض هو حفظ المصنفات. ومع ذلك، فإن تعريف برامج الحفظ وتنفيذها يمكن أن يكون دقيقا، وأن الحفظ يرتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم أخرى، ولا سيما إعداد نسخ بديلة.		
اختيار أي واحد أو كل ما هو مناسب:	*ملاحظات وتعليقات:*	*مثال عن الصياغة:*
حفظ المصنف في مجموعة المؤسسة.	كما يتضح من مقدمة مجموعة الأدوات هذه، فإن للحفظ الكثير من المعاني ويجسد مفاهيم متعددة. ولا تدرج التفاصيل عادة في أي نظام أساسي، ويمكن للتصريح الواسع باستخدام الاستثناء لجميع الأنشطة المتعلقة "بالحفظ" أن يمنح المكتبات والمؤسسات الأخرى المرونة التي تحتاج إليها. وترتبط المحافظة ارتباطا وثيقا بمفهومي "الاستعادة" و"الصيانة ". " وقد ترى إحدى الدول الأعضاء أنه من المفيد إدراج تلك المصطلحات ضمن الأغراض النظامية.	*اقتراح:* "... إعداد نسخة عن مصنف في مجموعات المؤسسة لأغراض الحفظ..." *يمكن إضافة ما يلي:* "... لأغراض صون التراث الثقافي والعلمي..." *يمكن إضاقة ما يلي:* "لأغراض الحفظ أو التجديد أو الصون."
الاستعاضة عن مصنف في مجموعة المؤسسة.	مع أن الحفظ عادة ما يضمن إمكانية نفاذ المصنف إلى أجل غير مسمى، فإن مفهوم الاستبدال أكثر مراعاة لاحتياجات اليوم عندما لا يكون المصنف في المجموعة متاحا. ويرجع هذا الغرض إلى الحاجة المتزايدة في وقت أدت فيه الفيضانات والحرائق والأوبئة وغيرها من الكوارث إلى تدمير المجموعات أو تركها غير متاحة لفترات طويلة.	*من الممكن إضافة مفهوم الاستبدال:* "... إعداد نسخة من مصنف للاستعاضة عن مصنف يشكل جزءا من مجموعات المؤسسة، ولكنه غير مناسب للنسخ..." *يمكن إضافة ما يلي:* "...وإضافة النسخة إلى المجموعة بالإضافة إلى المصنف الأصلي أو مكانه..."
إتاحة نسخة لمكتبة أخرى أو مؤسسة أخرى.	كثيرا ما يعني الحفظ الفعال إعداد نسخة من المقرر أن تحتفظ بها مكتبة أخرى أو مؤسسة أخرى. ويمكن وضعها موضع الحفظ.	*يمكن إضافة ما يلي:* "... إعداد نسخة للإيداع لدى تحصيل مؤسسة أخرى لأغراض البحث والأمن والحفظ..."
الحفاظ على عمل في مجموعة مؤسسات أخرى.	في كثير من الأحيان، يمكن أن تكون المؤسسة على استعداد لتقديم نسخة عن المصنف للمحافظة، ولكن نسخة في مجموعة أخرى تكون في حالة أفضل أو لأي سبب أنسب لتقديم نسخة الحفظ. ويمكن للمؤسسة التي تملك النسخة الأفضل أن تقدم نسخة الحفظ إلى المؤسسة الأخرى.	*يمكن إضافة ما يلي:* "... إعداد نسخة من مصنف في مجموعات المؤسسة بغرض إمداد مؤسسة أخرى طلبت النسخة بالتحديد للاحتفاظ بها واستخدامها بما يتماشى مع تطبيقها لهذا الاستثناء القانوني أو غير ذلك من الاستثناءات القانونية المماثلة المطبقة في ولايتها..."
إكمال مصنف أو أي عنصر آخر في مجموعة المؤسسة بإضافة المحتوى حسب الحاجة.	يمكن عادة تطبيق مفهوم الإنجاز على أجزاء قصيرة نسبيا من مصنف أكبر، مثل الصفحات المفقودة من الكتاب، أو المجلد الموجز من سلسلة، أو المشغولات الحرفية من مجموعة من المحفوظات. وعادة ما يُطبّق مفهوم الإكمال فقط فيما يتعلق بالمصنفات المنفصلة التي تشكل جزءاً من مجموعة المؤسسة.	*يمكن إضافة ما يلي:* "... لأغراض استكمال الأعمال، بما في ذلك التزويد بالمحتويات من أجل استكمال مصنف فردي أو جزء، أو الحجم، أو غير ذلك من العناصر المقتضبة والمتفرقة من مصنف أكبر موجود حالياً في مجموعة مؤسسة محددة..."

الفئة دال:
كيف يمكن تنفيذ أنشطة الحفظ بموجب الاستثناء؟

هدف هذا القسم:
تحديد الظروف والوسائل التي يمكن للمؤسسة أن تقوم من خلالها بنسخ لأغراض الحفظ.

الفئة الفرعية دال.1: **شروط إعداد النسخ**		
إضافة إلى قصر الاستثناء على بعض المؤسسات وبعض المصنفات، كثيرا ما تضيف القوانين شروطا أخرى بشأن إعداد النسخ. وتؤثر الشروط الملخصة هنا تأثيرا فوريا وعمليا في إنشاء وتشغيل خدمة حفظ المصنفات		
اختيار أي واحد أو كل ما هو مناسب:	*ملاحظات وتعليقات:*	*مثال عن الصياغة:*
تطبيق التكنولوجيات الرقمية.	لا بد من القدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية في صنع نسخ الحفظ واستخدامها. وتشمل جميع برامج الحفظ تقريبا رقمنة المصنفات والاحتفاظ بها في المعتاد واستخدامها في شكل رقمي. ولا تسمح العديد من القوانين الحالية بالتكنولوجيات الرقمية، لكن دون استخدام التكنولوجيا الرقمية، لن ينجح برنامج المحافظة. *الصيغة التي يتعين تجنبها:* "استنساخ النسخ التصويري." وغالبا ما يفسر هذا المصطلح على أنه يشمل وسائل صنع النسخ التي لا تستخدم التكنولوجيا الرقمية. ومن شأن تجنب هذه العبارة تجنب التفسير الضيق. "نسخ طبق الأصل." ويفهم في كثير من الأحيان أن المقصود هو النسق الذي يحافظ على مظهر المصنف أو مظهره، ولا شيء آخر. وقد تكون تلك العبارات مفيدة في عصر النسخ الضوئي أو الأفلام الدقيقة، ولكنها تفسر على أنها عائق أمام استخدام التكنولوجيا الرقمية وقدراتها المضافة.	*الصيغة المفضلة:* "... يجوز للمؤسسة أن تصدر الصور المسموح بها بموجب هذا الاستثناء أو تحتفظ بها بأية وسيلة تكنولوجية وبأي وسيلة، بما في ذلك دون تقييد، التكنولوجيات الرقمية، بصرف النظر عما إذا كان المصنف موضوع المحافظة متاحا للمؤسسة في شكل رقمي أو خلاف ذلك..."
مصدر المصنف.	تشترط العديد من الدول الأعضاء أن تتضمن جميع النسخ المعدة بمقتضى استثناءات معينة الاستشهاد بمصدر المصنف أو الإشارة إليه. وعادة ما يكون ذلك أكثر من إضافة استشهاد أو إعداد نسخة من الغلاف أو صفحة العنوان أو جزء آخر من المصنف مع معلومات المصدر. ويختلف هذا الشرط عن أي حقوق أو التزامات مترتبة على الحقوق المعنوية. وتحدد بعض القوانين أن استثناء حق المؤلف لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على الحقوق المعنوية للمؤلف.	*يمكن إضافة مل يلي:* "...ينبغي لكل النسخ المعدة طبقا لهذا الاستثناء أن تتضمن اسم المؤلف أو مصدر المصنف، إذا كانت متوافرة بشكل معقول..." *يمكن إضافة ما يلي:* "ليس في هذا الاستثناء ما يحد من أي حقوق معنوية منصوص عليها في قانون حق المؤلف هذا."
إشعارات حق المؤلف بشأن النسخ.	يمكن أن يشترط النظام الأساسي أن تتضمن جميع النسخ شكل الإشعار بحق المؤلف كما يظهر في نسخة المصنف المستنسخة. ولا يحتاج المستخدمون إلى العثور على نسخ أخرى، ولكن يمكنهم الاعتماد على النسخة الموجودة. ويمكن أن يطلب النظام الأساسي إدراج أي شكل من أشكال بيان حق المؤلف، بما في ذلك ترخيص المشاع الإبداعي أو أي بيان آخر للاستخدام المسموح به، لأنه قد يظهر على المصنف بإذن من صاحب الحقوق. ولكي يكون هذا الحكم	*يمكن إضافة ما يلي:* "... تشمل النسخ المعدة وفقا لهذا الاستثناء الإشعار بحق المؤلف كما قد يظهر في النسخة المستنسخة..." *ويمكن إضافة ما يلي:* "... تشمل النسخ المعدة وفقا لهذا الاستثناء الإشعار بحق المؤلف أو غيره من البيانات أو المنح المتعلقة بحق المؤلف، كما قد تظهر في النسخة المستنسخة..."

	واضحا، فهو يتعلق بحفظ الإشعار أو البيان المتعلق بحق المؤلف على الأصل؛ ولا يتعلق بأية مطالبة بالحقوق من قبل المكتبة أو مؤسسة أخرى.	*ويمكن إضافة ما يلي:* "... إذا كانت نسخة المصنف المنسوخ لا تتضمن إشعارا أو بيانا بحق المؤلف، تتضمن جميع نسخ هذا المصنف المقدم عملا بهذا الاستثناء أسطورة تبين أن المصنف قد يكون محميا بموجب حق المؤلف..."
عدد النسخ المسموح به.	كثيرا ما تحد القوانين الأساسية الحالية من عدد النسخ التي يجوز نسخها عن كل مصنف. وتنص بعض القوانين الأساسية على عدد محدد من القوانين التي لا تسمح في أغلب الأحيان سوى بنسخة واحدة فقط. وتوجد قوانين أخرى مرنة وتسمح بالنسخ حسب الاقتضاء لتحقيق أهداف برامج الحفظ.	*الصيغة المفضلة:* "... يجوز للمؤسسة التي تطبق هذا الاستثناء أن تقدم نسخا عن كل مصنف بكميات تكون ضرورية ومعتادة على نحو معقول لأغراض المحافظة على الهدف..." *ويمكن إضافة ما يلي:* " ...يتعلق هذا الحكم فقط بإعداد النسخ، ولكن عدد النسخ التي يمكن لأي شخص النفاذ إليها أو التي يمكن لأي شخص استخدامها في أي وقت يخضع لأحكام أخرى من هذا النظام الأساسي..."
عمل منفصل للنسخ.	كثيرا ما يظهر هذا الحكم. ويتمثل الهدف في قصر النسخ على حالات منعزلة لا صلة لها بالموضوع. ويتمثل الشاغل في منع الصنع المنتظم للنسخ المتعددة التي يمكن أن تؤثر في السوق. وقد يخدم الاستثناء المتعلق بحق المؤلف ذلك الهدف على نحو أفضل باستخدام صيغة بديلة، كما هو مقترح هنا.	*الصيغة المشتركة:* "... شريطة أن يكون كل نسخة من مصنف بناء على هذا الاستثناء حالة منفردة تحدث لمرة واحدة. " *البديل:* "... بشرط أن تكون المؤسسة قد استوفت اشتراطات هذا الاستثناء فيما يتعلق بكل حالة من حالات نسخ مصنف ما."

الفئة هاء:
أحكام وشروط إضافية

هدف هذا القسم:
تلخيص مختلف الأحكام والشروط الإضافية التي يمكن إدراجها في الاستثناء القانوني للحفظ.

الفئة الفرعية هاء.1: **شروط إضافية للأخذ في الاعتبار**		
بصرف النظر عن لغة الاستثناء القانوني للحفظ، توجد شروط وأحكام مختلفة أخرى ذات صلة في النظام الأساسي لحق المؤلف. وقد تكون هذه الأحكام بالغة الأهمية في تطبيق القانون، ولكنها لا تشكل عادة جزءا مباشرا من قائمة الإجراءات والعمليات التي تنفذها وتقوم بها المؤسسة وبرنامج الحفظ الخاص بها.		
اختيار أي واحد أو كل ما هو مناسب:	*ملاحظات وتعليقات:*	*مثال عن الصياغة:*
الإشارة إلى اختبار الخطوات الثلاث	بموجب اتفاقية برن وغيرها من الصكوك، تتمتع البلدان بسلطة سن استثناءات بشأن حق المؤلف، رهنا باختبار الخطوات الثلاث ولا تشترط الصكوك الدولية استخدام اختبار الخطوات الثلاث في القوانين المحلية. وبدلا من ذلك، تتحقق أهداف المرحلة الثالثة بتطبيق الاستثناء على بعض الاستخدامات المحددة (مثل حفظ المصنفات) ووضع الشروط التي لا تتعارض مع الاستغلال العادي ولا المصالح الخاصة لصاحب المؤلف أو صاحب الحقوق. ويمكن اعتماد العديد من العناصر المحددة التي تم فحصها في هذا الاستعراض العام لتحقيق الامتثال لهذه العناصر من اختبار الخطوات الثلاث.	*البديل:* بدلاً من الإشارة صراحة إلى مصطلحات اختبار الخطوات الثلاث أو تكرارها، يجوز للدول الأعضاء أن تعترف بدلاً من ذلك بأن تفاصيل استثناء الحفظ هي وسيلة للامتثال لمعايير اختبار الخطوات الثلاث. *البديل:* وبدلا من إدراج لغة اختبار الخطوات الثلاث في النظام الأساسي، يمكن للدولة العضو أن تنظر في صياغة دراسة تفسيرية ترافق اعتماد القانون، وتشرح على وجه التحديد كيف يتفق الاستثناء الجديد بشأن حق المؤلف مع اختبار الخطوات الثلاث. *البديل:* يجوز لأي دولة عضو أن تنظر في إضافة تأكيد في الديباجة أو في أي مكان آخر من النظام الأساسي على أن الاستثناء يتوافق مع اختبار الخطوات الثلاث والمبادئ الدولية بشكل عام: "تعكس شروط وحدود هذا الحكم مجتمعة احترام المصالح المتنوعة وفقاً للمبادئ الدولية."
التقييدات على مسؤولية التعدي على مستخدمي الاستثناء.	حينما يطبق استثناء على حق المؤلف ويستخدم استخداما سليما، لا يحدث أي تعد على حق المؤلف. غير أن الحالات ستنشأ عندما يقوم أمين المكتبة أو المستخدم الآخر بتفسير القانون أو تطبيقه بطريقة تبين أنها غير صحيحة. ويمكن أن يتضمن النظام الأساسي حكمين مهمين. أولا، بيان صريح بأن المؤسسة والموظفين يتمتعون بالحماية من المسؤولية عندما يطبق القانون تطبيقا صحيحا. وثانيا، الحماية من المسؤولية إذا طبق الأفراد القانون بحسن نية، حتى لو قررت المحكمة أن الاستثناء لم يطبق على النحو الصحيح.	*يمكن إضافة ما يلي:* "... تسري أوجه الحماية والتقييدات المفروضة على المسؤولية المحتملة بموجب قانون حق المؤلف بالنسبة للأشخاص الذين يسعون إلى تطبيق هذا الاستثناء المتعلق بحق المؤلف إلى المؤسسة المعتمدة ومسؤوليها وموظفيها ومستخدميها..." *ويمكن إضافة ما يلي:* "...لا يكون أي شخص أو مؤسسة مسؤولا عن [التعويض المالي عن] التعدي على حق المؤلف أو الحقوق المجاورة الناجمة عن تطبيق هذا الاستثناء القانوني بحسن نية..."
التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية.	عملا بمعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف لعام 1996، جعلت العديد من الدول الأعضاء التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية مشروعا غير قانوني (TPMs) التي قد تتحكم في النفاذ إلى المحتوى المحمي بحق المؤلف أو الانتفاع به. والعديد من المصنفات المحمية بحق المؤلف التي يمكن الحفاظ عليها بما يتفق مع الاستثناء يمكن استبعادها من تدابير الحماية التكنولوجية. وقد سنت الدول الأعضاء وسائل مختلفة لتمكين التحايل من أجل تنفيذ شروط استثناء بشأن حق المؤلف.	*الصيغة المباشرة:* "... بالرغم من الحظر العام، لا يعد انتهاكا لأي شخص مصرح له بتطبيق وممارسة الفرص بموجب استثناء بموجب حق المؤلف للتحايل على تدابير الحماية التكنولوجية فيما يتعلق بعمل يمكن استخدامه بما يتفق مع الاستثناء..." *الحكم البديل:* واعتمدت بعض الدول الأعضاء خطوات لتقديم طلب إلى إحدى الوكالات الحكومية بغية طلب تصريح للتحايل *الحكم البديل:*

		وقد اعتمدت بعض الدول الأعضاء عملية لتقديم التماس إلى صاحب الحقوق في المصنف المحمي بحق المؤلف، مما يقتضي من صاحب الحقوق توفير النفاذ المطلوب.
المصطلحات القانونية المحددة.	كثيرا ما تكتسي تعاريف المصطلحات المستخدمة في القانون العام لحق المؤلف، أو مجرد استثناء واحد، أهمية كبيرة. ونادرا ما تتضمن القوانين الحالية تعاريف لأكثر من بضعة مصطلحات، وكثيرا ما تترك المصطلحات الأكثر بروزا دون تعريف. وعادة ما تكون تعاريف بعض المصطلحات مفيدة (على سبيل المثال، توضيح أن "الاستنساخ" يمكن أن يكون بأي وسيلة). وقد تكون التعاريف مثيرة للجدل أيضا في الوقت الذي تتغير فيه المؤسسات والتكنولوجيات والاحتياجات باطراد (مثل طبيعة "المكتبة" أو "المتحف"). ومن الأفضل أن تكون بعض المصطلحات مرنة وربما غير محددة لتلبية الاحتياجات المستقبلية. وينبغي صياغة جميعها بعناية كبيرة.	*المصطلحات الواجب النظر فيها:* "المكتبة،" المتحف، "دار المحفوظات،" أو مؤسسة أخرى. ولأسباب مختلفة، نادرا ما تحدد هذه المصطلحات، ولعل من الأفضل عدم إدراج تعاريف في النظام الأساسي. انظر المناقشة في الفئة الفرعية ألف -1 أعلاه. "الاستنساخ" أو "النسخ." وبعد التعريف فرصة للإشارة إلى الوسائل الرقمية والوسائل الأخرى لإعداد النسخة.
مصطلحات قانونية إضافية محددة.	أمثلة على مصطلحات محددة. وبدلا من محاولة تعريف المصطلحات بالكامل، التي قد تكون مثار خلاف ويمكن أن يكون لها أثر عملي يتمثل في قصر القانون على الظروف الضيقة، يمكن أن يوضح تعريف مفيد على الأقل جزءا من التعريف، أو يحدد ما لا يشمله هذا المصطلح.	
العلاقة بالتراخيص.	تستثمر الدول الأعضاء بشكل كبير في التطوير المتأني للاستثناء المتعلق بحق المؤلف وتنفيذه، وذلك فقط لمواجهة التجاوز المحتمل للحكم الذي ينص عليه العقد. والكثير من المصنفات المحمية بحق المؤلف هي جزء من مجموعات المكتبات وغيرها من المؤسسات بموجب شروط الرخصة أو اتفاقات الشراء. وقد سنت بعض البلدان أحكاما تحمي أهداف الاستثناء بجعل كل اتفاق مخالف باطلا.	*الصيغة الممكنة:* "... لا يجوز التنازل عن فرص الحفظ طبقا لهذا الاستثناء بموجب حق المؤلف بالاتفاق أو شروط المنح؛ ولا يجوز إنفاذ أي محاولة للنص على هذا التنازل بطريقة تقيد تنفيذ أحكام هذا الاستثناء وتنفيذها..."

[1] على الرغم من الاختلاق الدلالي بين عبارتي "التقييدات" و "الاستثناءات"، إلا أنهما تستخدمان في هذه المجموعة من الأدوات استعمالا متبادلا.
[2] اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، المادة 9(2)، 9 سبتمبر 1886، المعدّلة في باريس، 24 يوليو 1971، 25 U.S.T. 1341.
[3] يعتمد هذا التطبيق الموجز للاختبار المكون من ثلاث خطوات إلى حد كبير إلى منشورين للويبو يتناولان صياغة المعاهدات الرئيسية التي تديرها الويبو. انظر ميهالي فيكسور، *دليل معاهدات حق المؤلف والحقوق المجاورة التي تديرها الويبو* (جنيف، سويسرا: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2003)؛ *ودراسة الويبو بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية*، من إعداد السيد سام ريكيتسون، الوثيقة SCCR/9/7 (5 أبريل 2003)، https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=16805.
[4] تحتوي المادة 13 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الملكية الفكرية صياغة تكاد تكون مطابقة لنسخة اتفاقية برن فيما يتعلق باختبار الخطوات الثلاث، ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن إشارة برن إلى "المؤلفين" تغيرت إلى نطاق أوسع من "مصالح صاحب الحق"، اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، المادة 13، 15 أبريل 1994، اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، الملحق IC، 1869 U.N.T.S. 299 (1994).
[5] المركز الدولي لدراسة المحافظة على التراث الثقافي واستعادته (ICCROM)، https://www.iccrom.org/section/disaster-resilient-heritage التي تم النفاذ إليها في 27 يناير 2022.
[6] انظر مثلا قرار الأمم المتحدة 2347 (2017) يدين التدمير غير المشروع للتراث الثقافي، بما في ذلك تدمير المواقع والتحف الدينية، ونهب وتهريب الممتلكات الثقافية من المواقع الأثرية والمتاحف والمكتبات والمحفوظات والمواقع الأخرى، لا سيما من قبل الجماعات الإرهابية.file:///Users/jalalhatoum/Desktop/القاعدة 5-3-1-الوظائف الثابتة https://www.un.org/securitycouncil/s/res/2347-%282017%29 للاطلاع على الاستعراض الكامل لاتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالحفاظ على التراث الثقافي (انظر الموقع: https://en.unesco.org/about-us/legal-affairs/instruments/conventions تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022.
[7] تقرير الويبو عن الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي بشأن التقييدات والاستثناءات، الوثيقة SCCR 40/2 (15 نوفمبر 2020): https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=515597.
[8] رينا إلستر بانتالوني، دليل الويبو لإدارة الملكية الفكرية للمتاحف، طبعة 2013 (جنيف: الويبو، 2013)، 22-33. https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/copyright/1001/wipo_pub_1001.pdf

[Endnote continued on next page]

[Endnote continued from previous page]

[9] على سبيل المثال، يستخدم الاستوديو الصوري الخاص بمعهد المحافظة الدلالي واستخدام تكنولوجيات التصوير في الحفاظ على مواد المتاحف، https://www.si.edu/MCIImagingStudio/IR_UV، تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022.

[10] لمزيد من التفاصيل عن ممارسات الحفظ الخاصة بالقطع الموجودة في مجموعات المتاحف، انظر المعلومات التي وضعها المعهد الحفاظ الكندي بشأن تقنيات الحفظ للأجسام الموجودة في المجموعات، https://www.canada.ca/en/conservation-institute/services/care-objects.html ، و Smithsonian Museum Conservation Institute https://www.si.edu/mci/index.htm ومركز اللوفر للحفاظ، تم الاطلاع عليها في 27 يناير 2022.

[11] اتفاقية اليونسكو المتعلقة بحماية التراث العالمي والطبيعي (16 نوفمبر/تشرين الثاني 1972)، المادة 11، https://whic.unesco.org/en/conventions_text.html

[12] اتفاقية اليونسكو بشأن صون التراث الثقافي غير الملموس لعام 2003، https://ich.unesco.org/en/convention تم الاطلاع عليه في 31 أكتوبر 2022

[13] مدونة الأخلاقيات في المتاحف الصادرة عن الجلس الدولي للمتاحف http://icom.museum/en/resources/standards-guidelines/code-of-ethics/.

[14] ناو هاياشي وبتورورد مانيكولا، لماذا تعتبر وثائق المتاحف وقوائم الجرد مهمة في التعامل مع حالات الطوارئ؟ (اليونسكو، باريس، 2017).

[15] على سبيل المثال، انظر Gallery Systems https://www.gallerysystems.com تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022.

[16] على سبيل المثال، أنشئت الشركة الكندية للمعلومات المتعلقة بالتراث الكندي وقاعدة بيانات الجرد الوطنية الكندية عملا بالمادة 11 من اتفاقية اليونسكو المتعلقة بحماية التراث العالمي والطبيعي في https://app.pch.gc.ca/application/artefacts_hum/indice_index.app?lang=en تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022.

[17] المعهد الحفاظ الكندي، المركز الدولي لدراسة حفظ الممتلكات الثقافية واستصلاحها (ICCROM)، دليل لإدارة المخاطر المتعلقة بالتراث الثقافي، (ICROM، روما، 2016) https://www.iccrom.org/sites/default/files/2017-12/risk_management_guide_english_web.pdf.

[18] بيتر ستون، "الحرب والتراث: باستخدام قوائم الجرد لحماية الملكية الثقافية "، وجهات نظر الحفظ، (خريف 2013) https://www.getty.edu/conservation/publications_resources/newsletters/28_2/war_heritage.html.

[19] انظر الحاشية 25 أعلاه.

[20] هناك بعض الوثائق التاريخية المحفوظة في لاهينا قد نشرت عبر الإنترنت، مما يشير إلى احتمال بقاء النسخ الرقمية عندما تعرضت النسخ الورقية الأصلية للحرق. ويؤكد بصيص الأمل هذا على أهمية التحرك بسرعة لحفظ السجلات الثقافية قبل أن تختفي في لحظة واحدة فقط. شون هوبلر، "مدينة لاهينا التاريخية وإرثها أصبحا في الرماد"، *نيويورك تايمز*، 10 أغسطس 2023، https://www.nytimes.com/2023/08/09/us/lahaina-maui-fires.html- هاواي.

[21] فيكتوريا تشيزولم، "التخطيط الوقائي والتخطيط لإدارة الكوارث في المؤسسات الثقافية" (أطروحة الماجستير، نيو برونزويك - روجتيرز، جامعة ولاية نيو جيرسي، 2015)، https://rucore.libraries.rutgers.edu/rutgers-lib/47340/PDF/1/play/.

[22] انظر، على سبيل المثال، قانون المتاحف الكندي، القاتون 3 للمجلس الأعلى، بصيغته المعدلة، الذي أرسي قواعد المتاحف الوطنية في كندا وينص على صلاحياتها ومسؤولياتها. https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/m-13.4/page-1.html.

[23] انظر، على سبيل المثال، سياسة إدارة مجموعات الفن في مدينة نيويورك، التي وافق عليها مجلس أمنائها في 13 سبتمبر 2022، https://www.memuseum.org/-/media/files/about-ipthe-mel/policies-and-documents/uncollections-Management-policy/collections-Management-policy.pdf، تم الاطلاع عليه في 31 أكتوبر 2022.

[24] المصدر نفسه

[25] مدونة أخلاقيات المجلس الدولي للمتاحف (ICOM)، https://icom.museum/wp-content/uploads/2018/07/ICOM-code-En-web.pdf.

[26] المصدر نفسه

[27] بيان الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA) بشأن المكتبات لصون التراث الثقافي، https://cdn.ifla.org/wp-content/uploads/2019/05/assets/pac/Documents/libraries-safeguarding- cultural-heritage.pdf تم الاطلاع عليه 17 يناير 2022.

[28] بيان المجلس الدولي للأرشيف (ICA) بشأن التراث الوثائقي الذي تم العثور عليه في الموقع: https://www.ica.org/en/what-archive – تم الاطلاع عليه في 17 يناير 2022.

[29] تقدم توصيات اليونسكو بشأن حفظ التراث الوثائقي والنفاذ إليه، بما في ذلك في شكل رقمي، مبادئ توجيهية تراعي جوهر واجب العناية بحفظ التراث الثقافي. وعندما يكون من الضروري تقييد النفاذ إلى بنود محددة من التراث الوثائقي من أجل حماية الحقوق الشخصية، تنص توصيات اليونسكو على ما يلي: "وإن وجود قيود محتملة على إمكانية النفاذ إلى أي جزء من التراث الوثائقي ينبغي ألا يمنع أو يحد من قدرة مؤسسات الذاكرة على اتخاذ إجراءات الحفظ." (انظر بيان المجلس الدولي للأرشيف (ICA) بشأن التراث الوثائقي الذي عثر عليه على https://www.ica.org/en/what-archive الذي تم الوصول إليه في 17 يناير 2022).

[30] ندوات إقليمية بشأن المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف والمؤسسات التعليمية والثقافية؛ ومؤسسات البحث في مجال حق المؤلف. انظر: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=515597 تم الاطلاع عليه في 27 أغسطس 2022، ويقترح وفقا لخطة العمل الخاصة بالتقييدات والاستثناءات والتي وافقت عليها الدول الأعضاء في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الميزانية في يونيو 2018. انظر https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=408219 تم الاطلاع عليه في 22 يناير 2022.

[31] تقرير الويبو عن الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي المعني بالتقييدات والاستثناءات، الوثيقة SCCR 40/2 (15 نوفمبر2020): https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=515597 واقترح وفقا لخطة العمل المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات والتي وافقت عليها الدول الأعضاء في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في شهر يونيو 2018 https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=408219 تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022.

[32] على سبيل المثال، يمكن الاطلاع على الكثير من برامج الحفظ والتوصيان بشأن التحصين في المستقبل الصادرة عن المركز الدولي لدراسة حفظ الممتلكات الثقافية واستصلاحها المهددة بالانقراض على الموقع الإلكتروني https://www.iccrom.org/، ويمكن الاطلاع على العمليات الجارية للحفظ الرقمي للمحفوظات المهددة بالانقراض التي يقوم بها برنامج المحفوظات المهددة بالانقراض على http://eap.bl.uk/، تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022 ووثقتها مايا كومينكو (محرر): عشر سنوات من برنامج المحفوظات المعرضة للخطر (كمبردج، المملكة المتحدة: ناشري الكتب المفتوحة، 2015).

[33] المتحف الوطني في ريو دي جانيرو، تعرض درام العلوم الوطنية في البرازيل، التي حصلت على حريق هائل في عام 2018 والتي أدت إلى تدمير مجموعتها التي جمعت على مدار 200 عام، السيد مايكل غاندا، "المطافئ من المتحف العلمي الأقدم في البرازيل"، مجلة ناشونال جيوغرافيك، (6 سبتمبر 2018)، https://www.nationalgeographic.com/science/article/news-museu-nacional-fire-rio-de-janeiro-natural-history -تم الاطلاع عليه في 6 ديسمبر 2021.

[34] العديد من مواقع التراث والمتاحف في باكستان تتعرض لأضرار شديدة في أعقاب الأمطار الغزيرة والفيضانات الجارفة: https://www.theartnewspaper.com/2022/09/27/pakistans-heritage-suffers-brutal-effects-of-record-monsoon-rains، تم الاطلاع عليه في الأول من أكتوبر 2022.

[Endnote continued on next page]

[Endnote continued from previous page]

[35] عانت جامعة كيب تاون من حرائق هائلة دمرت جزءا كبيرا من تراثها الثقافي فيما يتعلق بجنوب أفريقيا والمنطقة الجنوبية من أفريقيا في عام 2021، بعد التهمت الحرائق التي سببها الجفاف المكتبة وجزء من الحرم الجامعي، نورتل ماجيفن، "ما السبب الذي يجعل حرائق كيب تاون خسارة مدمرة للتراث الثقافي لجنوب أفريقيا"، Smithsonian Magazine، (20 أبريل 2021): https://www.smithsonianmag.com/smart-news/cultural-heritage-historic-library-destroyed-south-africa-blaze-180977539/ تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022.

[36] برنامج الاستعداد للفنون الاستعراضية في الولايات المتحدة يساعد منظمات الفنون في التخطيط للكوارث الوقائية حتى يتسنى لمحفوظاتها (سواء كانت سجلات تاريخية، أو أزياء وديكورات المسرح، أو مؤلفات موسيقية أو تسجيلات) أن لا تتلف نتيجة الكوارث المناخية أو إهمال، يمكن الاطلاع على برنامج أداء الفنون الاستعراضية على الرابط https://performingartsreadiness.org، وعلى دراسات حالة معينة على الرابط https://performingartsreadiness.org/blog/، وتم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022.

[37] في صيف عام 2021، شهدت كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا وهولندا فيضانات مدمرة عرّضت الكثير من منظمات التراث الثقافي ومجموعات التراث الثقافي التابعة لها للخطر، وثقها المجلس الدولي للمتاحف https://icom.museum/en/news/european-museums-flooding/ تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022.

[38] الروابط والمغامرات في المحفوظات وجامعة ولاية أيووا الحكومية، المجلد 8 من العدد 1، (مايو 2019) https://link.las.iastate.edu/2019/05/21/adventures-in-archives/ التي تم النفاذ إليها في 27 يناير 2022.

[39] قانون حق المؤلف الوارد في النظام الأساسي المنقح في كندا، القانون 42، البند 30-1، بصيغته المعدلة، https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/C-42/Index.html تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022.

[40] تقرير الويبو عن الندوات الإقليمية والمؤتمر الدولي المعني بالتقييدات والاستثناءات، الوثيقة SCCR 40/2 (15 نوفمبر 2020): https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=515597 واقترح وفقا لخطة العمل المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات والتي وافقت عليها الدول الأعضاء في الدورة السادسة والثلاثين للجنة البراءات في شهر يونيو 2018: https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=408219 تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2022.

[41] يرد شرح اختبار الخطوات الثلاث في مقدمة مجموعة الأدوات هذه، وتم تضمين مكانه في صياغة اللغة القانونية في الملحق.

[42] *CCH Canadian Limited v Law Society of Upper Canada* (Supreme Court of Canada) 1 SCR 339, 2004 SCC 13, 236 DLR (4th) 395, 30 CPR (4th) 1, 247 FTR 318.

[43] رينا إلستر بانتالوني، *إدارة الملكية الفكرية للمتاحف* (جنيف: الويبو، 2013): https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=166. اطلع على الموقع في 28 يناير 2022.

[44] على سبيل المثال، يضع المجلس الدولي للمتاحف معايير مهنية وأخلاقية لأنشطة المتاحف؛ وقد وضع تعريفاً لمصطلح "متحف". انظر: https://icom.museum/wp-content/uploads/2022/09/Statutes_2022_EN.pdf (المادة 3 من القسم 1). ويمكن أن تنظر الدول الأعضاء في اعتماد جوانب من هذا التعريف، ولكن أي تعريف لنوع واحد من المؤسسات يثير الحاجة المحتملة إلى تعريفها جميعاً.

[نهاية الوثيقة]

© الويبو، 2024 / نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0) / لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي على محتوى وضعته جهات أخرى غير الويبو في هذا الإصدار.
الغلاف: Getty Images/philipimage, piranka, petesphotography / مرجع الويبو RN2024–16AR

wipo.int

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية